**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد بوضياف - المسيلة**

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

**رقم:** .....

**ميدان:** العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

## عنوان الموضوع

# دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية

**مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمـــي في العلوم الاقتصادية**

**من إعداد الطالبة:**

**ـ دهان غادة**

**تحت إشراف الدكتور:**

**ـ كمال زيتوني**

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| اللقب والاسم | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| | جامعة المسيلة | |
| د/ كمال زيتوني | جامعة المسيلة | مشرفا ومقررا |
| | جامعة المسيلة | |

**السنة الجامعية: 2020/2019**

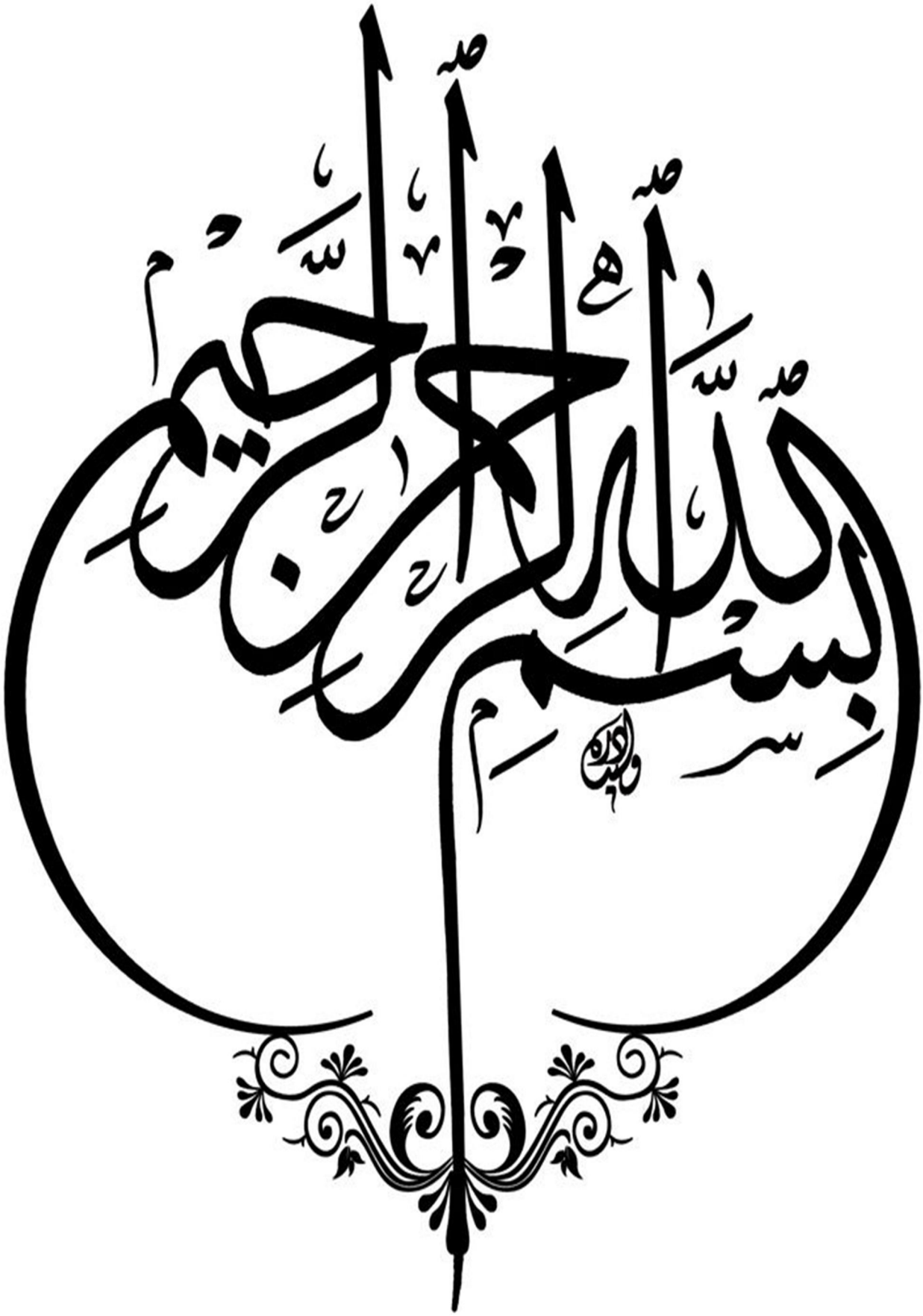
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

قبل كل شيء أحمد الله عز وجل الذي أنعم علي

بنعمة العلم ووفقني إلى بلوغ هذه الدرجة وأقول:

"اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

وبالأخص الأستاذ الدكتور المشرف "كمال زيتوني" على توجيهاته القيمة وإرشاداته

الصائبة الذي لم يبخل علي بها .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع كل من علمني حرفا

جزاكم الله ألف خير

# إهـــــــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

اهدي جهدي المتواضع إلى الذين رسموا معالم طريقي

إلى الخلق والعلم والفضيلة

إلى والداي العزيزان: أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى زوجي وسندي في حياة

إلى قرة عيني ونقطة ضعفي ابنتي غالية

"رتيـــل"

إلى نور حياتي اختي غالية

"شهـــد"

إلى أخواتي الغاليات على قلبي

إلى جميع زملائي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل من علمني وأثرى رصيد معرفتي

وساعدني في إنهاء هذا العمل

والحمد لله على القدرة التي منحني إياها

غادة

# فهـرس المحتويـات

## فهرس المحتويات


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| **إهداء** | |
| **شكر وعرفان** | |
| **فهرس المحتويات** | |
| **قائمة الجداول والأشكال** | |
| **مقدمة عامة**..... | أ–ز |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة** | |
| **تمهيد** ..... | **08** |
| **المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة**..... | **10** |
| **المطلب الأول:** نشأة وتطور المناطق الحرة ..... | **10** |
| **المطلب الثاني:** مفهوم المناطق الحرة ..... | **17** |
| **المطلب الثالث:** أهمية المناطق الحرة ..... | **22** |
| **المبحث الثاني: الإطار العام حول المناطق الحرة**..... | **24** |
| **المطلب الأول:** خصائص المناطق الحرة..... | **24** |
| **المطلب الثاني:** أنواع المناطق الحرة ..... | **26** |
| **المطلب الثالث:** أهداف المناطق الحرة..... ... | **34** |
| **خلاصة الفصل الأول** ..... | **37** |
| **الفصل الثاني: تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية** | |
| **تمهيد** ..... | **39** |
| **المبحث الأول: الإطار العام حول التجارة الخارجية**..... | **40** |
| **المطلب الأول:** ماهية التجارة الخارجية..... | **40** |
| **المطلب الثاني:** أهمية وأهداف التجارة الخارجية ..... | **46** |
| **المطلب الثالث:** نظريات التجارة الخارجية..... ..... | **48** |
| **المبحث الثاني: المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية**..... ..... | **51** |
| **المطلب الأول:** المناطق الحرة في الدول العربية..... | **51** |
| **المطلب الثاني:** المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في الدول العربية..... | **62** |
| **المطلب الثالث:** علاقة المناطق الحرة بمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى..... | **66** |

خلاصة الفصل الثاني ..... 70
الخاتمة العامة..... 72
قائمة المراجع..... 77
ملخص الدراسة

# قائمـة الجـداول

أ. قائمـــة الجـــداول:


| الرقم | العنـــــــــوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (01) | توزيع المناطق الحرة في قارة آسيا | 13 |
| (02) | توزيع المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية | 14 |
| (03) | توزيع المناطق الحرة في إفريقيا | 14 |
| (04) | توزيع أهم المناطق الحرة في أوروبا | 15 |
| (05) | توزيع المناطق الحرة في مناطق مختلفة من العالم عام 2004 | 15 |
| (06) | تطور استخدام مصطلح المناطق الحرة عبر الزمن | 21 |
| (07) | مقارنة بين تقسيمات المناطق الحرة حسب الأنشطة التي تزاولها | 33 |
| (08) | أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي | 47 |
| (09) | أداء المناطق الحرة بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية السلعية للسنوات 2002-2007 | 62 |
| (10) | صادرات المناطق الحرة بنسبة لإجمالي الصادرات الكلية لسنوات 2002-2008 | 63 |
| (11) | أداء المناطق الحرة السورية وانعكاسه على التجارة الخارجية | 64 |
| (12) | صادرات وواردات المنطقة الحرة بعدن لإجمالي التجارة الخارجية في اليمن في السنوات 2005-2009 | 65 |

# مقـــدمـــة عامـــة

يتسم عالم الاقتصاد اليوم بوسائل شتى للتواصل والتقارب بحثا عن عالم يستفاد من كل ثرواته البشرية والمادية، فوضعت لذلك قواعد وأسس تعاملات مختلفة تدعم هذه الفكرة، ومن هنا عرف الاقتصاد العالمي تنامي مستمر للمبادلات التجارية الدولية بين مختلف الدول والانفتاح الاقتصادي، بما فيها اقتصاديات الدول النامية على الخارج، مما يجعل من موضوع التجارة الخارجية من الموضوعات ذات الأهمية الخاصة، ذلك أنها تشكل الرهان الرئيسي لأي اقتصاد، وأن صحة التنمية واستقرارها في أي دولة مرتبط بصحة وحجم التجارة الخارجية فيها، خاصة وأننا نعيش في عصر العولمة وما أفرزته هذه الظاهرة من موجة لتحرير التجارة العالمية بكل جوانبها، السلعية والخدمية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار، والتي تعني في النهاية إزالة كل القيود والعراقيل التي تقف عائقا أمام تحركات السلع والخدمات، ورؤوس الأموال والعمالة، وإلى جانب تحرير التجارة، ولعل هذه الأخيرة أبرزها بسبب عمقها واتساعها وتأثيراتها، وأمام هذه التغيرات التي يفرضها الانضمام إلى اقتصاد السوق الحرة، نشهد انتشار وسعي بشكل كبير لإقامة ما يسمى بالمناطق الحرة التي تجتمع فيها موارد وقدرات اقتصادية مختلفة لتحقق من خلالها إيجابيات جمة، وبناءا على هذا تعددت المحاولات في البحث عن البيئة المثلى لإيجاد المناطق الحرة، حيث تلتزم هذه الأخيرة بعدة مستهدفات لعل أهمها إسهامها الجاد في تحقيق رفاهية اقتصادية، ومحاولات جادة لانفتاح الاقتصاد على عالم يبحث عن كل وسائل التقارب، فالمناطق الحرة تعد نافذة على عالم يزخر بمعارفه وتجاربه واتصاله بالتقنية في شتى المجالات، حيث يتاح الإطلاع عليها من خلال التواجد المتنوع لنشاط هذه المناطق، إضافة إلى ما يتم تبنيه من مفاهيم جديدة كضرورة لإيجاد هذا الضيف المميز، حيث إعداد البيئة إليه أو من خلال ما يتم اكتسابه كنتيجة لهذا التواصل معه، فيتحقق بموجب ذلك اكتساب ميزات نسبية جديدة تدعم الأوضاع الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية المناطق الحرة باعتبارها شكلا من أشكال الاستثمارات المباشرة، وأحد الأنواع الرئيسية للاستثمار من أجل التصدير في الاقتصاديات المعاصرة، وفكرة المناطق الحرة عرفت قديما في بعض الدول التي تمتلك موانئ بحرية، واقتصرت مهمتها على أنها وسيلة من وسائل تنشيط التبادل الدولي وخدمة التجارة العالمية، ومع تفاقم المشاكل الاقتصادية وتزايدها تنوعت أشكالها وصورها، ومنذ منتصف الستينات عرفت الدول تسابقا لإقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة بهدف جذب وتنمية الاستثمارات والاستفادة مما ينجر عنها من آثار وانعكاسات اقتصادية هامة للدولة، ولكن في الحقيقة تظل المناطق الحرة تلتصق اقتصاديا بمجال التصدير، خصوصا والتجارة الخارجية عموما.

1- **التساؤل الرئيسي:**

وبما أن البلدان العربية جزء لا يتجزأ من المجموعة الدولية، فإنها حاولت تبني تجارب لتجسيد فكرة المناطق الحرة، وهذا بغية دعمها وتطويرها لتعرف ديناميكية أكثر في تجارتها الخارجية، خاصة وأن هذه الأخيرة تعمل على إيجاد مناخ اقتصادي أقرب ما يكون لمناخ الذي تعمل به الاستثمارات الأجنبية في الدول المتقدمة، إضافة إلى تحقيق أهداف أخرى من أهمها ترقية الصادرات وزيادة في حجم التبادل التجاري للدول المضيفة لها، خاصة إذا علمنا بأن الهدف الرئيسي للمناطق الحرة هو إزالة معوقات التجارة الخارجية، المتمثلة أساسا في الضرائب والرسوم والعالية، وكذا النظم الجمركية المعقدة، كما من نتائج ذلك تسريع العمليات التجارية، وتقديم التسهيلات والحوافز من أجل تخزين المنتجات، أو إتمام صناعتها، أو إعادة تصنيعها وتحسينها، وبناءا مما سبق ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والتحكم الجيد فيها تم صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

**كيف تساهم المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية؟**

كما يمكن أن يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، عدة أسئلة فرعية نجملها فيما يلي:

1. ما المقصود بالمناطق الحرة وما هي مختلف صورها؟
2. ما هي العوامل المتحكمة في نجاح المناطق الحرة؟
3. ما هو أثر قيام المناطق الحرة على التجارة الخارجية في الدول العربية؟

**2- الفرضيات الدراسة:**

للإجابة على هذا السؤال الرئيسي وكذا التساؤلات الفرعية يمكن صياغة أهم الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية وهي كما يلي:

- ✓ تعد المناطق الحرة صورة من صور الاستثمار الأجنبي المباشر، وترجع تنوع وتعدد أشكال هذه المناطق في كونها تستجيب للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة، التي تعلي من شأن المنافسة الاقتصادية؛
- ✓ إن نجاح المناطق الحرة مرهون بتوفر جملة من المقومات وبتوفير مجموعة من العوامل وتجنب عدة معوقات لضمان تنفيذها لأهدافها المرجوة منها؛
- ✓ تعمل المناطق الحرة في البلدان العربية على زيادة حجم التبادل التجاري وإضفاء ديناميكية أكبر على حركة التجارة الخارجية العربية بفضل التسهيلات والحوافز الممنوحة لها؛

- ✓ تشهد بعض البلدان العربية التي تبنت تجربة المناطق الحرة نشاطا إيجابيا ملحوظا في تجارتها الخارجية كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة ومصر، بعكس بعض البلدان العربية الأخرى التي لم تعر هذه المناطق اهتماما بالغا كما هو الحال في الجزائر.

**3- أهمية الدراسة:**

إن أهمية هذه الدراسة ترتكز حول محاولة تحديد دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية، وذلك من خلال التحليل والمقارنة بين بعض التجارب العربية، خاصة في ظل اعتماد هذه الدول في صادراتها علي المواد الخام، ولهذا تعتبر المناطق الحرة أحد الأدوات التي تستعملها هذه الدول في جذب الاستثمارات وترقية الصادرات وتحقيق التنمية الاقتصادية نظرا للفوائد العديدة التي يمكن أن تعود على الاقتصاديات الوطنية من هذه المناطق إذا ما أحسن استغلالها، والتسابق والاتجاه المتزايد في جلب الاستثمارات الأجنبية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، من أجل التغلب على المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان العربية.

**4- أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة قديمة جديدة ظهرت بثوب جديد إلى العالم تحت غطاء النظام الرأسمالي الليبرالي وهي المناطق الحرة وأيضا لتبين أحد أهم أهداف قيامها، والمتمثل في تنشيط التجارة الخارجية، والنظر أيضا في مدى نجاعتها الدول العربية عامة والدول محل المقارنة خصوصا ويمكن حصر أهم الأهداف في:

- ✓ إيضاح التطور التاريخي للمناطق الحرة والتعرف على أشكالها والصور المختلفة منذ بدايتها وإلى الآن، وتبيان آثار تلك المناطق على اقتصاديات البلدان المعاصرة؛
- ✓ إظهار أهمية المناطق الحرة في اقتصاديات البلدان العربية؛
- ✓ تحليل وتقويم الفائدة والتكلفة للمناطق الحرة من أجل التوصل إلى العوائد التي تجنيها الاقتصاديات المحلية المضيفة لذلك النوع من الاستثمارات؛

**5- منهجية الدراسة:**

قصد دراسة ومعالجة الموضوع بطريقة جيدة استخدمنا في البداية المنهج التاريخي لعرض التطور التاريخي لهذه المناطق وإظهار بعض المحطات فيما يتعلق بهذا الموضوع ثم اتبعنا في بحثنا المنهج الوصفي حيث الذي يفيد سرد الأفكار فيما يتعلق بمفهوم للمناطق الحرة، كيفية إدارتها، تمويلها، المزايا والحوافز الممنوحة لها، وأيضا استعنا بالمنهج التحليلي لإبراز تأثير المناطق الحرة على نشاط التجارة

الخارجية في البلدان العربية، وفي الأخير لجأنا إلى المنهج المقارن حيث اخترنا أكثر التجارب شهرة في مجال المناطق الحرة في البلدان العربية وقارناها بحالة الجزائر، وهما المنطقة الحرة بجبل علي في الإمارات العربية المتحدة والمنطقة الحرة بورسعيد في جمهورية مصر العربية.

**6- حدود الدراسة:**

بهدف معالجة اشكالية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية:

- ✓ **الحدود المكانية:** لقد قمنا في الجزء النظري تم الحديث فيه عن المناطق الحرة بصفة عامة، ثم تم حصر الدراسة في المنطقة العربية وذلك بأخذ عينة من بعض المناطق الحرة في عدة بلدان عربية، أما الجزء التطبيقي فقد خصص للمقارنة بين المناطق الحرة في البلدان الثلاث الإمارات العربية المتحدة ومصر والجزائر.
- ✓ **الحدود الزمانية:** أما فيما يخص الإطار الزماني للدراسة فقد ركزنا على البيانات المتاحة من سنة 1990 وحتى سنة 2005، وذلك لما تميزت به عشرية التسعينات بتقلبات ضخمة أحدثت تغييرات عميقة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مع زوال وتراجع الاشتراكية في العالم، وهيمنة كلية لرأسمالية، في حين توقفت فترة الدراسة عند سنة 2005، وذلك لقلة وتضارب البيانات الخاصة بالمنطقة الحرة ببورسعيد وهذا راجع لقانون الإلغاء الصادر في سنة 2002.

**7- الدراسات السابقة:**

- ➢ منور أوسرير: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورة ومصر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1995.

تناولت الرسالة المناطق الحرة من حيث التأصيل النظري، وذلك من خلال محاولة تحديد العوامل الحاكمة في نجاح المناطق الحرة، والقيود المفروضة عليها، وكذا دراسة مدى هذه المناطق في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي أنشئت في الأساس من أجلها، وقد تعرض الباحث للمفاهيم والتعاريف المتعددة التي أعطيت للمنطقة الحرة حيث أشار إلى عدم وجود تعريف محدد وشامل وإنما هناك قواعد متعارف عليها عالميا لما يمكن اعتبارها منطقة حرة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعطاء صلاحيات كاملة ومرونة عالية للإدارة المسيرة والمشغلة للمناطق الحرة، ولكن ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها لم تتطرق إلى التحولات والتطورات الاقتصادية المعاصرة، ومحاولة معرفة موقف التحولات والتطورات الاقتصادية العالمية من المناطق الحرة، وما هي الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالمناطق الحرة، كأسلوب أو سياسة لتشجيع الاستثمار المباشر من أجل التصدير وزيادة التبادل الدولي والنشاط التجاري الدولي.

- زوينة ريال: **المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الصناعية للتصدير**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

بحثت هذه الدراسة في مفهوم نظام المناطق الحرة وتطبيقاتها، مع تحديد الأساس النظري لها، ومحاولة تحديد العوامل التي تؤدي إلى نجاح هذه المناطق الحرة، وكذا القيود المفروضة عليها، والكشف عن الشروط المناسبة والضرورية لنجاح هذه المناطق، وأكدت الدراسة إلى كون العلاقة التي تربط بين لإقامة المناطق الحرة الصناعية والإسراع في مسار التنمية الاقتصادية ليست علاقة خطية، بمعنى أنها ليست مباشرة وليست بالبساطة التي يعتقدها الكثيرون، وهذا لكون عملية التنمية تأخذ مسار طويل الأمد وهي نتاج سلسلة من التغيرات المتوالية والمستمرة في النسيج الصناعي تسمح بالتوصل إلى أساليب ووسائل إنتاج أكثر نجاعة، وقد أشارت الباحثة إلى نجاح تجربة المناطق الحرة في تونس، بفعل الحرية الاقتصادية والإطار التنظيمي والقانوني المشجع الذي تعرضه تونس، أما فيما يتعلق بجزيرة موريس، فقد رأت الباحثة أن دولة موريس من أحسن البلدان التي عملت على جذب الاستثمارات الأجنبية بفعل سياستها الليبرالية، التي تعرض عدة مزايا ومحفزات للمستثمرين وكذلك انفتاحها على الأسواق الخارجية كما أنها تعرف استقرار سياسي كبير، وتفيد الدراسة بأن تجربة موريس في إنشاء المناطق الحرة حققت نتائج باهرة، خاصة من حيث تشغيل اليد العاملة.

- منور أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)**، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك صور وأشكال للمناطق الحرة، إلا أن الاتجاه العالمي الحالي هو إقامة المناطق الحرة الخاصة ومناطق التصدير الصناعية وبالخصوص في الدول النامية بغية إنشاء قطاع تصديري ويلاحظ أن المناطق الحرة تواكب التطور الاقتصادي العالمي حيث تطور اهتمام هذه المناطق بالأنشطة المتصلة بثورة المعلومات والاتصالات الحديثة فأنشأت المناطق الإلكترونية الحرة ونشاطها الغالب هو الاستثمار الصناعي والخدمات المالية والمعلومات، حيث تعتمد مساهمة المناطق الحرة في التغلب على بعض معوقات التنمية في الدولة المضيفة على نجاح الدولة في تحديد أهدافها وأولوياتها، وتحديد الأنشطة التي يمكن الاستثمار فيها، التي تحقق هذه الأهداف بعد استبعاد الصناعات التي تنافس المنتجات الوطنية والصناعات التي يفضل إقامتها بنظام الاستثمار الداخلي وتحديد العوامل التي تحتاجها تلك المشاريع كما أن تحديد تلك الأنشطة من بين الأنشطة التي

تتمتع بروابط خلفية قوية يؤدي إلى تحقيق فائدة أكبر للاقتصاد الوطني من خلال إيجاد الظروف الملائمة لاتخاذ قرار بالاستثمار في الجهات المحيطة بالمنطقة.

من خلال ربط ما تحمله التحولات الاقتصادية العالمية ومفهوم المناطق الحرة بأنواعها وأهدافها يتضح أن مستقبل المناطق الحرة في العالم يدل على أن التوسع في إنشاء المناطق الحرة على اختلاف صورها وأشكالها سيكون أحد السمات المميزة لاقتصاديات التي ستنمو في ظل عصر تحرير التجارة الدولية، فالتأمل في أحكام الجات والمنظمة العالمية للتجارة ينبأ عن ضرورة التوسع في المناطق الحرة وخاصة في مرحلة التحول وإعادة التكيف في اقتصاديات العالم وخاصة في البلدان النامية، وبعد دخول تجارة الخدمات في مجال تحرير التجارة الدولية، بل أن الجزء الخاص بتحرير قوانين الاستثمار المتعلقة بالتجارة، تحمل في مضامينها التشجيع على إقامة المناطق الحرة ونجاحها وانتعاشها لأنها تزيل القيود التي كانت تسبب مشاكل للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة.

- محجوب بدة: **مستقبل المناطق الحرة العربية في ظل العولمة**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إظهار فعالية استعداد البلدان العربية لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والتجارية والاستفادة من الفرص التي تمنحها، وقد ركزت الدراسة على مستقبل المناطق الحرة العربية خاصة في ظل اتجاه كثير من البلدان العربية إلى إقامة مناطق اقتصادية حرة في محاولة منها لتنمية تجارتها الخارجية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وترويج الصادرات وزيادة فرص العمل فيها حيث شددت الدراسة في كون أغلب المناطق الحرة التي أنشأتها هذه الدول موجه نحو التجارة والأنشطة التجارية لا الأنشطة الموجهة نحو الصناعة، وقد أكد البحث أن المسارات التي أخذتها وأدائها كان متمايزا (متباينا) في البلدان العربية، سواء تعلق الأمر بالتسهيلات الإدارية المتوفرة، أو التحفيزات المالية والجمركية ونمط التسيير السائد، ،أشار في عدة نقاط من البحث إلى أن التجارب العربية كانت إيجابية في العموم نظرا للأوضاع السائدة، غير أن الأوضاع الاقتصادية على الساحة الدولية والتحولات السريعة التي شهدتها مثل العولمة وموجات التحرير الاقتصادي وفشل نماذج التنمية، وتكثف المبادلات التجارية وزيادة التدفقات المالية الدولية، قد انعكست هذه الأوضاع والتوجهات على البلدان العربية دفعت إلى إعادة النظر في أهداف هذه المناطق الحرة وأنماط تسييرها والامتيازات المتوفرة فيها، فرضت ضرورة التفكير في التحديات الكبيرة التي تواجه اقتصاديات هذه البلدان.

8- **تقسيمات الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بالإضافة إلى المقدمة الخاتمة.

***الفصل الأول:*** تم التطرق فيه إلى جانب النظري للدراسة والذي كان بعنوان الإطار النظري للمناطق الحرة، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول ماهية المناطق الحرة ، وفي المبحث الثاني الإطار العام حول المناطق الحرة .

***الفصل الثاني:*** تم التطرق فيه إلى جانب النظري للدراسة والذي كان بعنوان تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية، حيث قسم هذا فصل إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الإطار العام حول التجارة الخارجية، وفي المبحث الثاني المناطق الحرة و تأثيرها على التجارة الخارجية.

# الفصـــــل الأول

## الإطار النظري للمناطق الحرة

**تمهيد:**

تعتبر المناطق الحرة وسيلة اقتصادية تستخدمها الدول بهدف تنشيط التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بما يعود بالفائدة على تلك الدول من مناح عدة.

ولقد ارتبط ظهور المناطق الحرة بتوسع حركة التجارة الخارجية منذ القدم، حيث توسعت أنشطتها وتعددت أشكالها بتطور التجارة الخارجية وبخاصة تلك التي شهدها العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ونتيجة لتعدد أنواع هذه المناطق لم يجمع كتاب الاقتصاد والقانون على تعريف محدد أو خصائص معينة أو حتى أنواع تميزها عن بقية الأنظمة المشابهة بشكل واضح.

ولهذا سنعمل في هذا الفصل على تسليط الضوء على ماهية المناطق الحرة، وأنواعها وتميزها عن المفاهيم المشابهة، ثم محاولة إبراز أهم خصائصها و أهدافها.

**المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة**

إن المناطق الحرة تطورت بتطور التجارة والاقتصاد العالمي في محطاتهما المختلفة، ففكرتها تعود إلى زمن بعيد، حيث عرف العالم عدة صور للمناطق الحرة كما تعددت سماتها وتنوعت أنشطتها والغرض من قيامها، فكانت تنشأ لخدمة المصالح الأجنبية للدول الاستعمارية، ثم تحولت إلى أداة من أدوات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بعد الاهتمام الذي حظيت به تحقيقا للأهداف المرجوة من إنشائها.

**المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة**

إن فكرة المناطق الحرة لم تكن وليدة التطور الاقتصادي والعلمي، بل تعود إلى زمن قديم يزيد عن ألفي عام في صورة موانئ حرة، حيث مورست عمليات نقل وتخزين وتصدير البضائع[1]، وذلك في ظل الإمبراطورية الرومانية، وتشير أغلب الدراسات إلى كون الجزيرة اليونانية الصغيرة "ديلوس" في بحر "إيجا" أول منطقة حرة في العالم ويرجع تاريخها نحو 166 عام قبل الميلاد[2]، بهدف وضع حد لهيمنة لجزيرة "رودس" في البحر الأبيض المتوسط حيث تميزت هذه الجزيرة إضافة إلى موقعها الإستراتيجي المتميز، بنظام تجاري خاص يتمثل في خفض الضرائب والرسوم التي ساهمت في تطور التجارة الدولية من خلال إلغاء ما يعيقها، فأصبحت بذلك مركزا مشهورا في التجارة العالمية.

كما لجأ التجار في زمن الفينيقيين للبحث عن موانئ ومدن تحميهم من هجمات القراصنة، وتوفر عليهم تكاليف الضرائب المرتفعة التي كانوا يجبرون على دفعها أثناء مرورهم وتنقلهم بتجارتهم، فكانت مدن مثل "طبرق وقرطاج" تقدم لهم الحماية اللازمة وتوفر عليهم تلك الضرائب التي كانوا يدفعونها في مدن أخرى، كما تبنت الجزر اليونانية في "كاليس وبيرادس" نظما مماثلة، حيث قامت بإنشاء حواجز خاصة لتحقيق الأمن والحماية للتجار والبضائع العابرة منها[3].

وفي عام 1189 تم إنشاء أحد أقدم الموانئ الحرة، وذلك في مدينة "هامبورج" الذي أعفي فيه التجار من الرسوم الجمركية والضرائب، وتطورت الفكرة بعد ذلك في القرون الوسطى عندما قامت بعض الدول الأوروبية بمنح بعض الامتيازات والتسهيلات التجارية بهدف تنشيط التجارة في بعض الموانئ والمدن الساحلية، وقد اعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري

---

[1]_UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA AND THE PACTIF: **Free trade zone and port Hinterland Development**, New York, USA, 2005, P 05.

[2]_Jean-Pierre BARBIER et Jean-Bernard VERON: **Les zones franches industrielles d'exportation (Haïti, Maurice, Sénégal, Tunisie)**, Edition KARTHALA, Paris, France, 1991, P 01.

[3]_حازم حسن جمعة: **الاستثمار الدولي في المناطق الحرة مع دراسة تطبيقية للمناطق الحرة في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ،1995، ص 12.

مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق حرة صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها[1]، حيث قامت إنجلترا بإنشاء عدة مناطق حرة في مستعمراتها ولعل أهمها هي[2]:

- المنطقة الحرة في جبل طارق والتي أنشئت عام 1704؛
- منطقة سنغافورة عام 1819؛
- منطقتي مالطا والزينجبار عام 1841؛
- منطقة هونج كونج وأنشئت في عام 1842.

وقيام فرنسا بإقامة منطقة حرة في الصين سنة 1898، وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير، تموين السفن وإقامة المخازن الخاصة بذلك.

ومع النصف الثاني في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الإستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في ذلك الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير[3].

فقد بدأت المناطق الحرة التجارية منذ القرن التاسع عشر مع ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير، ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت في سنة 1934 صدور قانون عرف باسم (Foreign Trade Zone Act)، والذي سمح بتطور خاص تحت شكل المناطق الحرة التجارية مع البلدان الأجنبية ويطلق عليها مناطق التجارة الخارجية، وهي مناطق حرة تخدم التجارة والصناعة في آن واحد، ومنذ ذلك الوقت عرف مفهوم المناطق الحرة تطورا مزدوجا[4].

كما عرفت فرنسا منذ 1938 نصوص تشريعية تسمح بإنشاء المناطق الحرة على أراضيها لاسيما تجربة مرسيليا التي كانت ملتقى الطرق التجارية مابين أوروبا الشرقية وحوض البحر الأبيض المتوسط كما عرفت دول أوروبية أخرى هذه التجارب كإيطاليا من خلال منطقة نابولي عام 1896، وألمانيا من

---

[1]_محمد بوشنافة وأحمد تميزار: **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (المناطق الحرة)**، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2003، ص 01.

[2]_حسين أحمد المرابط: **نشأة المناطق الحرة (مكة أولى المناطق الحرة في العالم)**، الملتقى العربي الأول حول "**الأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم المناطق الحرة**"، الشارقة، الإمارات، 27-31 مارس 2005، ص 62.

[3]_Pascal LOROT et Thierry SCHWOB**: Les zones franches dans le monde**, La documentation française, N°4829, Paris, France, 1987, P 12.

[4]_Ibid., P 17.

خلال منطقة هامبورغ سنة 1888، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية أهملت الدول الأوروبية المناطق الحرة، وذلك بسبب ظهور المجموعة الاقتصادية الأوروبية كإتحاد جمركي، الأمر الذي أدى إلى تأخير مسألة المناطق الحرة، حيث لم نعد نجد إلا منطقة حرة واحدة داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية استطاعت أن تحافظ على بعض من أهميتها ونشاطها وهي منطقة هامبورج الألمانية[1].

وتعتبر المنطقة الحرة شانون SHANON بأيرلندا عام 1959 بمثابة المنعرج الذي غير النمط السائد للمناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري للنشاط الصناعي، حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية والتي يمكن أن تستوعب أعداد كبيرة من العمالة وتعمل على تنمية صادرات الدولة إلى العالم الخارجي، تلتها إنشاء عدة مناطق في الستينات وبداية السبعينات ومن أمثلة المناطق الحرة التي أنشئت في هذه الفترة[2]:

- منطقة كاوسيتونج KAASHIUNG في تايوان في بداية الستينات؛
- منطقة سانجي واي SUNGEL WAY، بايان ليباس BAYAN LEPAS في ماليزيا؛
- منطقة موري ريوس MOURIRIUS، باتان BATAAN في الفلبين؛
- منطقة إيري IRAY وماسان MASSAN في كوريا الجنوبية في بداية السبعينات.

كما شهدت نفس الفترة ظهور نوع جديد من المناطق الحرة والمتمثل في المناطق الحرة البنكية، والتي كانت نتيجة حتمية لنمو سوق المال الأوروبي الخاص، ووجود فوائض ضخمة من العملات الأخرى غير المقيمة، وفي الآونة الأخيرة اتسعت فكرة المناطق الحرة أكثر لتأخذ شكلا جديدا يتمثل في مناطق المؤسسات، حيث كان أول ظهور لها في بريطانيا عام 1977، ثم تلتها كل من أمريكا، فرنسا، وأخيرا بلجيكا، وهذا النوع من المناطق يقتصر على تنمية المناطق المحرومة[3].

إلا أن التركيز في العصر الحديث والاتجاه نحو التخصص في المناطق الحرة اعتمد على إنشاء المناطق الحرة الصناعية، فبينما لم يكن هناك سوى ثماني مناطق حرة مع بداية عقد السبعينات ارتفع العدد إلى 55 منطقة في 30 دولة تعمل بالفعل عام 1980 ثم تطور العدد ليصل 207 منطقة عام

---

[1]_مراد محمودي: **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2002، ص 23.

[2]_عدنان سليمان: **واقع وأفاق فرص لاستثمار في المناطق الحرة السورية**، الجمعية الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثامن عشر، دمشق، سوريا،26 أفريل 2005، ص 02.

[3]_Belgacem BOUDRA: **La zone franche industrielle d'exportation en droit Algérien**, journées d'études sur les zones franches , ENS Jijel, l'Algérie, 22 et 23 Juin 1998, P 05.

1988 موزعة على 49 دولة تمثل سائر قارات العالم إضافة إلى عدد آخر قيد التأسيس في حدود 30- 15 منطقة[1]، في نهاية التسعينات قدر عدد المناطق الاقتصادية الحرة في العالم بحوالي 1900 منطقة اقتصادية حرة[2].

ولتدليل على التوسع الكبير في إنشاء المناطق الحرة في عدد من الدول عبر حقب زمنية مختلفة، نورد فيما يلي الجداول التي تحتوي على بيان بأعداد المناطق الحرة التي تم إنشاؤها في دول مختلفة من العالم، والسنوات التي بدأت فيها تلك المناطق أنشطتها وذلك حسب كل قارة.

**الجدول رقم 01: توزيع المناطق الحرة في قارة آسيا**

| البلد | عدد المناطق | تاريخ بدء النشاط |
|---|---|---|
| **سنغافورة** | **22** | **1819** |
| **هونغ كونغ** | **02** | **1842** |
| **تايوان** | **03** | **1965** |
| **سريلانكا** | **01** | **1971** |
| **ماليزيا** | **14** | **1971** |
| **كوريا الجنوبية** | **03** | **1971** |
| **الفلبين** | **05** | **1972** |
| **الصين الشعبية** | **18** | **1979** |
| **بنغلادش** | **01** | **1981** |
| **تايلاندا** | **01** | **1981** |

**المصدر**: مراد محمودي، مرجع سابق، ص 24.

من خلال الجدول الأول نلاحظ تمركز المناطق الحرة في شرق القارة حيث نجد أن معظم الدول تسابقت لإنشائها نظرا للفوائد المنتظرة منها، حيث نجد أن الدول التي قامت بإنشاء هذه المناطق شهدت نهضة صناعية وقفزة اقتصادية متميزة، خاصة بالنسبة للدول المعروفة بالتنانين الأربعة.

**الجدول رقم 02: توزيع المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية**

[1] ـ سعيد أحمد منصر: **الموانئ والمناطق الاقتصادية الحرة**، الغرفة التجارية الصناعية، عدن، اليمن، 1999، ص 02.

[2] ـ مثنى فضل علي: **دور المنطقة الحرة في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع دراسة تطبيقية على اليمن**، معهد البحوث والدراسات العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، مصر، 2001، ص 16.

| البلد | عدد المناطق | تاريخ بدء النشاط |
|---|---|---|
| باهاماس | 02 | 1960 |
| باناما | 02 | 1960 |
| جزر القمر | 11 | 1960 |
| المكسيك | 17 | 1965 |
| باربادس | 10 | 1965 |
| البرازيل | 01 | 1967 |
| جمهورية الدومينيك | 04 | 1969 |
| هايتي | 02 | 1970 |
| جامايكا | 02 | 1970 |
| كوستاريكا | 02 | 1972 |
| السلفادور | 02 | 1974 |
| الشيلي | 01 | 1978 |

**المصدر**: مراد محمودي، مرجع السابق، ص 26.

ومما نلاحظه من الجدول السابق، أن دول أمريكا اللاتينية هي الأخرى سارعت إلى إقامة المناطق الحرة، وذلك للاستفادة من التجارب الناجحة التي حققتها هذه المناطق في الدول الأسيوية، خاصة في كل من سنغافورة وهونغ كونغ.

**الجدول رقم 03: توزيع المناطق الحرة في إفريقيا**

| البلد | عدد المناطق | تاريخ بداية النشاط |
|---|---|---|
| أنغولا | 01 | 1961 |
| تانزانيا | 04 | 1967 |
| جزيرة موريس | 01 | 1971 |
| السنغال | 01 | 1974 |
| ليبيريا | 01 | 1975 |
| الطوغو | 01 | 1977 |
| الموزمبيق | 02 | 1980 |

**المصدر**: نفس المرجع السابق، ص 27.

أما الدول الإفريقية فقد قامت الدول المستعمرة بإنشاء المناطق الحرة فيها تخفيفا للضغوط الاقتصادية فيها، وذلك بهدف وقف حركة الهجرة إليها من هذه الدول، وأيضا توفير مناخ ملائم

لمستثمريها، خاصة في ظل توفر المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، دون أن ننسى الموقع الإستراتيجي للقارة الذي يتوسط الكرة الأرضية.

**الجدول04: توزيع أهم المناطق الحرة في أوروبا**

| البلد | عدد المناطق |
|---|---|
| المملكة المتحدة | 32 |
| فرنسا | 17 |
| ألمانيا | 03 |
| بلجيكا | 06 |
| إيرلندا | 01 |
| إيطاليا | 02 |
| إسبانيا | 01 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة.

ومن خلال الجداول السابقة نلاحظ أن بعض الدول المضيفة تعتمد اقتصادياتها على المناطق الحرة، والتي أسهمت في النهضة الصناعية التي شهدتها بعض هذه الدول–خاصة في شرق أسيا–، فقد دفعت الفوائد الاقتصادية المترتبة عن إنشاء هذه المناطق بعض الدول إلى التنافس على إنشاء ذلك العدد الكبير منها وهذا ما لاحظناه في الجداول السابقة.

ويشير تقرير منظمة العمل الدولية حول التوظيف في العالم إلى أن عدد هذه المناطق قد وصل عام 2002 إلى 3000 منطقة بعد أن كان هذا العدد 79 منطقة في سنة 1985، كما ارتفع عدد الدول التي قامت بإنشاء مناطق تصدير حرة من 47 بلد في سنة 1986، إلى 73 بلد عام 1995[1]، لتصل إلى 116 دولة سنة 2002، موفرة ما يزيد عن 43 مليون منصب شغل في العالم[2].

ولمزيد من التوضيح نورد الجدول التالي الذي ينطوي على بيان توزيع المناطق الحرة في عدد من دول العالم.

**الجدول رقم05: توزيع المناطق الحرة في مناطق مختلفة من العالم عام 2004**

| المنطقة الجغرافية | عدد المناطق الحرة |
|---|---|

[1]_أحمد نبيل محمد الجداوي: **المناطق الحرة في مصر (النشأة–التطور–الأهمية)**، الملتقى العربي الأول حول "**الأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم المناطق الحرة**"، الشارقة، الإمارات، 27–31 مارس 2005، ص 21.

[2]_Fatiha BENATSOU**: Les entreprises dans les zones franches urbaines (Bilan et Perspectives)**, Avis et rapports du conseil économique, Social et environnemental, France,05 mars 2009, P 09.

| | |
|---|---|
| **أسيا** | **749** |
| **أمريكا الوسطى والمكسيك** | **3300** |
| **أمريكا الشمالية** | **713** |
| **أمريكا الجنوبية** | **39** |
| **الشرق الأوسط** | **37** |
| **شمال إفريقيا** | **23** |
| **إفريقيا جنوب الصحراء** | **64** |
| **دول الاقتصاد المتحول** | **90** |
| **دول الكاريبي** | **87** |
| **دول المحيط الهندي** | **03** |
| **أوروبا** | **55** |
| **دول المحيط الهادي** | **14** |
| **المجموع** | **5174** |

**المصدر:** محمد على عوض الحرازي: **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص 08.

من خلال ما تضمنه الجدول السابق نلاحظ بأن أمريكا الوسطى والمكسيك احتلت الصدارة من حيث أعداد المناطق الحرة التي أنشئت فيها وبنسبة بلغت 62%، حيث تمثل تلك المنطقة الجغرافية من العالم بكثافتها السكانية الكبيرة، أسواقا واسعة كانت المناطق الحرة من وسائل الوصول إليها، يضاف لذلك أن الدول الغنية في أمريكا الشمالية قامت بتشجيعها على إنشاء تلك المناطق والاستثمار فيها لتحاول الحد من الهجرة المتدفقة إليها من الدول التي تقع في المنطقة الجغرافية التي تقع فيها تلك المناطق الحرة، وذلك من خلال فرص العمل التي توفرها المشروعات الاستثمارية التي تنتمي إلى الدول الغنية العاملة في تلك المناطق، يعزز من ذلك أن تكلفة الأيدي العاملة في هذه المناطق الحرة منخفضة الأجور مقارنة بمثيلاتها في كل من الولايات المتحدة وكندا[1].

وخلاصة ما سبق يمكن القول بأن المناطق الحرة تطورت من عدة أوجه هي[2]:

[1] ـ محمد على عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 09.

[2] ـعادل طريح: **المناطق الحرة والأداء التصديري (دروس مستفادة من التجربة المصرية)**، مطبعة الحريري، القاهرة، مصر،1997، ص 20.

**أ-نوعية النشاط والغرض:** فبعد أن كانت مجرد منطقة تتمح فيها المشروعات التجارية بعض الامتيازات بغرض تنشيط التجارة العابرة، أصبحت مناطق تمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين والتصنيع البسيط إلى التصنيع الثقيل فضلا عن أنشطة الخدمات، وكذلك من الإنشاء بغرض خدمة المصالح الأجنبية للدول الاستعمارية، إلى كونها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

**ب-الموقع التي تقام عليها:** فبعد أن كانت تتخذ مواقعها بالقرب من أو داخل الموانئ البحرية أصبحت تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية وتنميتها.

**ج-المساحة المخصصة:** فبعد أن كانت تقام على مساحات محدودة، أصبحت تقام على مساحات شاسعة بل أصبحت تشمل مدن أو موانئ بأكمله، وهكذا اتخذت المناطق الحرة شكلها الحديث في الآونة الأخيرة "العقدين الماضيين" فأصبحت مناطق تصدير صناعية.

بعد معرفة نشأة وتطور المناطق الحرة عبر الزمن، سنحاول معرفة المفاهيم التي عرفت بها في مختلف التشريعات والأنظمة، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في المطلب الموالي.

**المطلب الثاني: مفهوم المناطق الحرة**

لا يوجد تعريف واحد وموحد للمنطقة الحرة، وبالنظر في التشريعات المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم، نجد أنها لم تضع تعريف محددا للمنطقة الحرة، وإنما وضعت تحديدا لحدود المنطقة أو لإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخل المنطقة الحرة أو تعيين لمجالات النشاط التي من الممكن ممارسته داخل حدود تلك المناطق والأهداف المتوخاة من إقامتها.

فالمناطق الحرة هي اليوم حقيقة اقتصادية، يظهر أثرها في الاقتصاد العالمي، وهي بعيدة كونها ظاهرة ثانوية، حيث أن عدد البلدان التي التزمت بهذا النوع من التجارب هي في تزايد مستمر؛ مما أدى بالفكر الاقتصادي لتبني عدة تعريفات متعلقة بوضعيات متنوعة تختلف باختلاف الأهداف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الخاصة بكل دولة على حدا[1].

وحتى يتسنى لنا الإلمام بفكرة واضحة عن التعريفات الخاصة بالمناطق الحرة، سوف نستعرض جملة منها:

[1]_فاطمة تواتي بن علي: **واقع وأفاق المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007، ص 170.

فتعرف بأنها: "تختار الدولة أن تستثني من نطاقها الجمركي، منطقة معينة تتفاوت في أهميتها من حيث الرسوم المفروضة على الصادرات أو الواردات، ومن حيث الإجراءات الجمركية كما لو كانت خارج حدودها، فلسلع أن تدخل أو تخرج منها بكل حرية دون أداء لأي رسم، ولكنها تخضع للرسوم إذا ما أرادت دخول حدود الدولة كما لو كانت واردة من الخارج تماما"[1].

أما لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة فتعرف المنطقة الحرة بأنها: "مجال جغرافي حدوده ثابتة ومداخله مراقبة من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق الجبائية أو الجمركية ما عدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج متبعة في ذلك نفس إجراءات الدخول، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج، باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون"[2].

المناطق الحرة "هي مناطق معفاة من الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد توفر بيئة تفضي إلى اجتذاب الاستثمارات وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر ( تجارة الترانزيت) والشحن والتخزين والتوزيع"[3].

المنطقة الحرة "هي جزء من أرض الدولة، يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، ويتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي أجزاء الدولة، ويخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة"[4].

وتعرف المنطقة الحرة بأنها "عبارة عن جزء من أراضى الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا، وتخضع لسلطتها إداريا، ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية، الاستيرادية، النقدية والضريبية، وغيرها من المعاملات التجارية، التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا، بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات تلك الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة، بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الاستثمارات إليها"[5].

---

[1]_عادل أحمد حشيش: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 263.

[2]_Boris GOMBAC: **Les zones franches en Europe**, Edition Emile Bruyant, Bruxelles, Belgique, 1991, P 32.

[3]_جاسر تادرس: **دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية**، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، عمان، الأردن، 2006، ص 04.

[4]_إكرام عبد العزيز عبد الوهاب وباسم عبد الهادي حسن: **الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وآفاقها في العراق**، الهيئة الوطنية للاستثمار، بغداد، العراق، نوفمبر 2009، ص 02.

[5]_حسين الأزرق: **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية**، سلسة رسائل بنك الكويت الصناعي رقم 83، الكويت، ديسمبر 2005، ص 13.

وتعرف أيضا بأنها" المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة، والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، وتقوم لاحقا بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها"[1].

أما حسب «اتفاقية كيوطو Kyoto [*]» فتعرفها كما يلي "المنطقة الحرة هي جزء من إقليم الدولة حيث السلع المتواجدة في هذه المنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية المعمول بها في باقي الوطن، كذلك الحقوق والرسوم الخاصة بالواردات، فهي غير خاضعة دائما لرقابة مصالح الجمارك"[2].

تعريف المشرع الجزائري **:**حدد المرسوم التنفيذي 320/94 المناطق الحرة بأنها "منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية، وخدمات وأنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشتمل على مطار أو ملك وطني أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ"[3].

وتعرف المنطقة الحرة على أنها "منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية، وخدمات أو أنشطة تجارية تقع في مساحات مضبوطة، حدودها قد تشمل على مطار، أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء، أو مطار، أو منطقة صناعية، يوفر الاستثمار في المناطق الحرة للمستثمر الحق في الامتيازات الضريبية والجمركية"[4].

وتعرف حسب معهد تمويل التنمية للمغرب العربي بأنها "أراضي مغلقة داخل إقليم جمركي، مستفيدا من نظام الاستثناء الإقليمي حيث يستفيد فيها النشاط الاقتصادي من بعض الحرية"[5]، كما قام المعهد باستبدال التسمية من المناطق الحرة إلى المناطق الاقتصادية الحرة ذلك أن التسمية القديمة لا تستوعب كافة المتغيرات التي أدخلت عليها، ومن هنا حرص المعهد على إبراز دلالات المصطلح الجديد محددا إياه كالتالي[6]:

---

[1]_Belkacem DOUAH: **Les zones franches en Algérie: Conclusion d'une expérience,** Revue **Des économies nord Africaines** N°6, Université de Hssiba BENBOUALI, Chlef, 2009 P 73.

[*]_اتفاقية Kyoto: هي اتفاقية أبرمت في 18 ماي 1973 باليابان بهدف تسهيل وتنسيق النظم الجمركية وقد دخلت حيز التنفيذ في سنة 1974.

[3]_KYOTO CONVENTION: "**Guidelines to Specific, Annex (D) Chapter(2) Free zones**», World Customs Organization, July 2000, P 04.

[3]_المادة02 من المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المؤرخ في 12 جمادى الأولى 1415هـ/23 ديسمبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة.

[4]_كمال عليوش قربوع: **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 33.

[5]_معهد تمويل التنمية للمغرب العربي: **تقديم عام للمناطق الحرة (ملف الأيام الدراسية حول المناطق الحرة)**، الجزائر، 16-17 أكتوبر 1993، ص 01.

[6]_IFID: **Présentation Générale des zones franches,** Journées d'études sur les zones franches, Alger, Algerie, Octobre 1993, PP 2,3.

**المنطقة:** تعني مساحة أو إقليم أو إقليم محدد ومعين جغرافيا وإداريا.

**الاقتصادية:** النشاط الممارس داخل المنطقة ذات طابع اقتصادي (صناعة، تجارة، خدمات).

**الحرة:** الحرية داخل المنطقة، حيث تمنح للمستثمر حوافز تتناسب مع طبيعة النشاط من خلال إلغاء أو تخفيض كل القيود والتعقيدات.

وتعرف أيضا "المنطقة الحرة هي عبارة عن مساحة جغرافية من إقليم الدول المضيفة، تخضع لسيادتها الكاملة، ويتم تحديدها على المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية للدولة أو بجوارها أو في أي أقاليم أخرى من الدولة، وتعزل عن بقية أجزائها، ويجري تنظيم الأنشطة الاستثمارية فيها بقواعد قانونية واقتصادية وإجرائية خاصة، تهدف لتنشيط التجارة الخارجية وأيضا لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إليها"[1].

وبناءا على التعريفات السابقة يمكن أن نقدم تعريفا شاملا: المنطقة الحرة هي جزء من أرض الدولة المضيفة، يقع بداخلها أو على منافذها البرية أو البحرية أو بالقرب منها، ومحددة جغرافيا بحدود صناعية أو طبيعية ويتم عزله عن باقي الإقليم الجمركي ويتم إخضاعه لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخله، ويخضع سياسيا للسيادة الكاملة للدولة المضيفة التي تقوم بتطبيق الأحكام المعمول بها داخل الدولة عليه في كل ما لم يرد نص خاص به، ويتم تحديد الأنشطة من تجارية وصناعية وخدمية بها، فالمنطقة الحرة تعتبر جمركيا امتدادا للخارج، إلا أنها تخضع سياسيا للسيادة الوطنية، فالمشاريع المقامة بها تعامل كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية فضلا عن تطبيق القانون الخاص بالاستثمار والمناطق الحرة.

وتختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى، فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير، ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة، كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات، وأخرى للتكنولوجيا الحديثة، ورغم اختلاف الأشكال التي تأخذها هذه المناطق، إلا أن جميعها تشترك في أنه لا يتم فرض أي نوع من الرسوم أو التعريفات الجمركية على وارداتها من العالم الخارجي، كما تعامل المنتجات التي تخرج من هذه المناطق إلى داخل البلاد كما لو كانت سلعا مستوردة من الخارج، حيث تطبق عليها الإجراءات الجمركية، وتخضع للمراقبة والفحص حيث تلغى الامتيازات التي منحت لها سابقا داخل المنطق الحرة[2].

---

[1] ـ محمد على عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 28.

[2] ـ نبيل الجداوي: **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر)**، الملتقى العربي الثاني "**إدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي 2006، ص 04.

وفي الجدول الموالي نشير إلى تطور استخدام مصطلح المناطق الحرة خلال فترات زمنية مختلفة، والدول والمنظمات التي بدأت باستخدام تتلك المصطلحات.

**الجدول رقم 06: تطور استخدام مصطلح المناطق الحرة عبر الزمن**

| المصطلح | المستعملون الرئيسيون له وأول تاريخ بدأ باستخدامه |
|---|---|
| **منطقة التجارة الحرة** | استخدم هذا المصطلح منذ القرن التاسع عشر، واستخدمته منظمة العمل الدولية سنة 1982. |
| **منطقة التجارة الخارجية** | عرف في أمريكا سنة 1934 حيث صدرها قانون مناطق التجارة الخارجية واستخدمه بعض الفقهاء منهم (R.S.Toman) عام1956، و(W.Dymsza) عام 1964، وهذا هو المصطلح السائد في الهند منذ سنة 1983. |
| **المنطقة الحرة الصناعية** | أيرلندا عام 1970، منظمة (UNIDO)عام 1971، ليبيريا سنة 1985. |
| **منطقة الباب المفتوح** | المكسيك سنة 1970. |
| **منطقة معالجة الصادرات غير خاضعة للضريبة** | كوريا الجنوبية سنة 1970. |
| **المنطقة الحرة** | منظمة (UNTCTAD) عام 1973، الإمارات العربية المتحدة سنة 1983. |
| **المنطقة الحرة لمعالجة الصادرات** | منظمة (UNIDO) عام 1976، منظمة (UNCTAD) سنة 1983. |
| **منطقة الإنتاج الحرة** | معهد (Starnberg) سنة 1977. |
| **المنطقة الاقتصادية الخاصة** | الفلبين عام 1977، جامعة هارفارد عام 1977، المنظمة العالمية للمناطق الحرة عام 1978، منظمة (UNIDO) عام 1979، ماليزيا عام 1980، باكستان عام 1980، سنغافورة سنة 1982، منظمة (UNCTC) عام 1982، منظمة العمل الدولية سنة 1983. |
| **منطقة حرة غير خاضعة للضريبة** | الصين عام 1979. |
| **منطقة ترويج للاستثمار** | سيريلانكا عام 1981. |
| **المنطقة الاقتصادية الحرة** | استخدمه بعض الفقهاء منهم (D.B Diamond ) عام 1980، ومعهد تمويل التنمية للمغرب العربي سنة 1993. |
| **منطقة معالجة الصادرات** | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1984. |
| **منطقة التصدير الحرة** | كوريا الجنوبية سنة 1983. |
| **منطقة معالجة الصادرات الصناعية** | استخدمه بعض الفقهاء منهم (P.Ruan) سنة 1985. |

**المصدر**: محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 29.

ومن خلال ما سبق نلاحظ في واقع الأمر أن مفهوم المنطقة الحرة واسع جدا، وحيث أن الدول تتعرف أكثر فأكثر على نموذج جديد من المناطق الحرة، ولكن المنطقة الحرة القديمة كانت توصف عادة بأنها ثابتة (استاتيكية– Statique)، مركزة أو كثيفة العمل، تدفعها الحوافز، ومنطقة استثمارية، بيد أن

نموذج المنطقة الحرة الجديد يعتبر متحرك (ديناميكي-Dynamique)، مكثف للاستثمار (يستقطب الاستثمارات)، تدفعه الإدارة، وأداة تطوير اقتصادية متكاملة[1].

بعد الإشارة إلى نشأة المناطق الحرة وتطورها، ثم تقديم مختلف المفاهيم والمصطلحات التي أطلقت عليها، نقف الآن عند أهمية هذه المناطق وما ستعود به من فوائد ومزايا عند إقامتها، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

**المطلب الثالث: أهمية المناطق الحرة**

إن أول ما يشهد بأهمية المناطق الحرة على المستويين الوطني والدولي هو نجاح المناطق الحرة المقامة في بعض الدول سواء منها المتطورة أو النامية، وإن هذه المناطق الناجحة تلعب في هذه الدول دورا كبيرا وهاما سعت إلى تحقيقه بواسطتها. وإن هذا الدور والأهمية يختلف من وجهة نظر كل دولة على حدة بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة، حيث تلعب دورا هاما في تنشيط الحركة الاقتصادية بشقيها التجارية والصناعية، ففي مجال التجارة الحركة التجارية تعتبر المناطق الحرة أحد أهم منافذها الرئيسية، وزادت أهميتها عندما سمحت بممارسة عملية التصنيع فيها[2].

فأهمية المناطق الحرة مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي القائم، وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد الذي تقام فيه المنطقة الحرة، من جهة وبمدى تفاعلها أو تأثرها بالظروف الاقتصادية العالمية من جهة أخرى، وإن تطور المناطق الحرة على اختلاف أشكالها ومضامينها وأهدافها يتبع بالضرورة هذه الأنظمة وتطورها، ويتأثر بها إلى حد بعيد من حيث إقامة المناطق الحرة أو تعديل وتبديل بنيتها ومقوماتها أو تحديد أشكالها وبتعبير آخر فهي إما أن تكون دعما لهذه الأنظمة أو الاندماج فيها أو أن تكون هروبا واستثناء من قيودها ومن الأحكام السائدة فيها، وترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجري من أحداث وتغيرات متلاحقة، ومن وحي فلسفة المناطق الحرة المتمثلة في زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، فإن إنشاء المناطق الحرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشأ المناطق الحرة، حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية والحواجز الجمركية تمهيدا للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية، ويمكن وصف العلاقة بين

[1]_جاسر تادرس: **العولمة وأثرها على المناطق الحرة**، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، عمان، الأردن، 2008، ص 06.

[2]_محمد قاسم الخصاونة: **الاستثمار في المناطق الحرة**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص 34.

المناطق الحرة المختلفة من جانب معين بأنها علاقة تنافسية (فيما يتعلق بكلفة الخدمات المقدمة وسهولة الإجراءات إضافة إلى توفر المزايا والحوافز والإعفاءات)، ومن جانب أخر علاقة تكاملية (فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية سواء كانت في المناطق الحرة أو خارجها)، وهناك عامل أساسي وهام يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي، وعلاقات الإنتاج فيه، ودور المناطق الحرة فيه كصمام أمان وكمنفذ على الأسواق الدولية عن طريق التجارة الخارجية، وطبيعي أن يختلف هذا الدور كما ذكرنا سابقا من وجهة نظر كل دولة على حدة، بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة، وقد تكون هذه الأهداف والغايات متماثلة[1].

يهدف هذا النوع (المناطق الحرة الصناعية) إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة[2].

بمعنى أخر يمكن القول أن أهمتها تكمن في اجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة لتصبح مركزا يعاد منه التصدير إلى شتى المناطق واستيراد المواد الأولية إلى المنطقة للقيام بتحويلها تحويلا يتفاوت بحسب الظروف، مما يجذب إلى الدولة مرحلة أو أكثر من مراحل تصنيع هذه المواد، وأيضا تهيئة الفرصة لإنشاء أسواق دولية في المنطقة، تتبادل فيها السلع دون تدخل سلطة من السلطات، وبشكل عام فإن المصلحة الوطنية للدولة المضيفة هي أحد الأسباب الرئيسية في إقامة المناطق الحرة، والمصالح المشتركة تعتبر أيضا من أسباب استمرارية نجاحها[3].

بعد الإلمام بماهية المناطق الحرة وأهميتها، سنحاول معرفة خصائصها وأنواعها وأيضا تميزها عن غيرها من الأنظمة والمفاهيم المشاركة لها خاصة في ظل التقارب الكبير التعاريف الكثيرة التي منحت للمناطق الحرة وهذا ما سنحاول الحديث عنه من خلال المبحث الأتي.

---

[1] ـشرف سمير وآخرون: **دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة**، مجلة **جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(27)، العدد 04، سورية، 2005، ص ص 184-185.

[2] ـعبد المطلب عبد الحميد: **العولمة الاقتصادية(منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 185.

[3] ـعادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب: **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 247.

**المبحث الثاني: الإطار العام حول المناطق الحرة**

رغم التاريخ الطويل للمناطق الحرة في الاقتصاد العالمي وخصائصها المميزة لها، فإنه ما زال كثيرون يخلطون بين هذه المناطق وبين غيرها من المفاهيم ، ولذلك يجب التأكيد على أن هناك فرقا بينها هذه المفاهيم، حيث أن الأسواق الحرة هي الأماكن التي تباع فيها السلع الاستهلاكية تامة الصنع، للأفراد العابرين للمطارات والموانئ في الدول المختلفة، سواء كانت سلعا محلية أو أجنبية، دون إجراء أي عمليات صناعية على هذه السلع في تلك الأسواق الحرة، ويتم البيع فيها في حدود الاستهلاك الشخصي للأفراد المسافرين، بهدف امتصاص العملات الأجنبية من هؤلاء الأفراد ولتنشيط التجارة...؛ أما مناطق التجارة الحرة، فهي نمط دولي مختلف عن المناطق الحرة، حيث تنشأ منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر[1]، لتحرير جميع السلع المتبادلة بينها أو بعضها، وذلك لتنشيط التجارة البينية للدول الأعضاء في هذه المنطقة.

**المطلب الأول: خصائص المناطق الحرة**

تناول الباحثون بإسهاب كبير خصائص المناطق الحرة، وذلك بالنظر لما لها من أهمية في تمكين المتتبعين والمهتمين من التمييز بينها وبين المفاهيم والأنظمة المشابهة لها وسنحاول أن نلخصها فيما يلي:

**أولا: المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة**

تقوم المنطقة الحرة على مساحة جغرافية مضبوطة الحدود، تحدث بموجب نص تنظيمي سواء قانون أو مرسوم تنفيذي، ويراعى فيها النشاط الاستثماري الذي سيزاول فيها والتوسعات المستقبلية التي يمكن أن تطرأ على حجم هذا النشاط[2].

**ثانيا: المنطقة الحرة معزولة جمركيا عن بقية أقاليم الدولة**

تعزل المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة بأسوار أو بمنافذ تتحكم بعملية الدخول والخروج منها، أو أن تكون معزولة بوسائل طبيعية كالمياه أو الجبال، والمقصود بالعزل هنا ما يتعلق بالتعامل معها من الناحية الجمركية، بحيث يتم ذلك وكأنها خارج إقليم الدولة، فيتم التعامل مع البضائع الواردة من هذه

[1] ـزينب حسن عوض الله: **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 299.

[2] ـفاطمة تواتي بن علي: **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الواقع والآفاق**، الملتقى الدولي الثاني "**التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق**"، جامعة عمر ثليجي، الأغواط، الجزائر، 17-19 أفريل 2007، ص 14.

المناطق وكأنه تم استيرادها من خارج الدول، وبالمثل تعامل الصادرات الواردة إلى هذه المناطق من داخل الدولة كما لو انه تم تصديرها إلى دول أخرى[1].

**ثالثا: شمولية التعامل داخل المناطق الحرة**

وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين)، الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المناطق الحرة[2].

**رابعا: المساواة في التعامل داخل المناطق الحرة**

في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة فالحوافز والضمانات الممنوحة يشغلها ويستفيد منها كل الطرفين بدون استثناء، إذن لا يوجد هناك معاملة خاصة لطرف دون الآخر أو تعامل تفضيلي داخل المنطقة الاقتصادية الحرة الواحدة[3].

**خامسا: اللابيروقراطية في المعاملات الإدارية**

**إن** العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات داخل هذه المناطق تتصف بسرعتها وبساطتها، بمعنى أن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير[4].

**سادسا: المناطق الحرة تخضع لسيادة الدولة**

الخضوع لسيادة الدولة، رغم عزلها التام عن بقية الأقاليم، ولذلك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها، إلا إذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل بها، وأيضا تحديد الأنشطة المسموح بممارستها داخل المنطقة،

---

[1] ـ محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 31.

[2] ـ ين علي بلعزوز وأحمد مداني: **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ( دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة")**، الملتقى الدولي "**آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 09.

[3] ـ منور أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 108.

[4] ـ ين علي بلعزوز وأحمد مداني، مرجع سابق، ص 09.

فقد يكون النشاط هو التخزين أو إعادة التصدير، أو القيام بالتصنيع من أجل التصدير فقط، أو أن يكون النشاط قاصرا على الأنشطة الإنتاجية والخدمية[1].

**سابعا: الإعفاءات والتسهيلات الجبائية داخل المناطق الحرة**

إن الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية، على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الإقليمي الذي تنتمي إليه، وهذه الامتيازات ما هي إلا وسيلة لجذب المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة[2].

ويمكن تلخيص كل ما سبق من الخصائص العامة للمناطق الاقتصادية الحرة في أنها "العالمية والمساواة، واللاءات الثلاثة: لا ضريبة، لا قانون ولا بيروقراطية"[3].

**المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة**

عرف العالم على مر العصور والأزمنة عدة أشكال وصور للمناطق الحرة، وتعددت مسميات المناطق الحرة تبعا للأهداف التي يرجى تحقيقها من إنشاء هذه المناطق وطبيعة الأنشطة المقامة فيها، وتتمثل هذه المسميات في الآتي: المناطق الحرة بالموانئ البحرية، المناطق الحرة بالمطارات الجوية، المناطق الحرة التجارية، مناطق الاستثمار"مناطق المؤسسات" أو "مناطق المشاريع الحرة"، المناطق المصرفية الحرة، مناطق الصناعية العلمية، المناطق الحرة للتأمينات، المناطق الإلكترونية الحرة، مناطق التصدير الصناعية الحرة، المناطق الحرة الزراعية[4].

وعموما تنقسم المناطق الحرة وفقا لمعيارين: الأول من حيث الموقع والمساحة التي تقام عليها، والمعيار الثاني من حيث طبيعة النشاط الذي طبيعة النشاط الذي خصصت من أجله وسيتم استعراض الأنواع فيما يلي:

**أولا: من حيث الموقع والمساحة**

وتنقسم حسب هذا المعيار إلي ثلاثة أقسام رئيسية هي:

---

[1] ـ محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 35.

[2] ـ زوينة ريال: **المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 40.

[3] ـ مراد محمودي، مرجع سابق، ص 39.

[4] ـ منور أوسرير: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة **الباحث**، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص 41.

أ. **المناطق الحرة العامة:** وهي مناطق مجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لاستقبال المشاريع، ولكل منطقة مجلس إدارة مستقل وجهاز إداري يتولى الإشراف على جميع خطوات تنفيذ المشاريع، ويقدم المعاونة الممكنة لإصدار التراخيص والإجراءات وتقديم المشورة الفنية، الاقتصادية والقانونية كما يتولى تقديم كافة التسهيلات المطلوبة، وتصدر الموافقة على التراخيص بإقامة مشروعات بالمناطق الحرة العامة من مجلس إدارة المنطقة الحرة توفيرا للوقت والجهد، كما يوفر الأراضي المجهزة بالمرافق اللازمة لإقامة المشروعات بالمناطق الحرة العامة وفقا للمساحات التي تتناسب كل مشروع، وتقدم الأراضي مقابل حق انتفاع سنوي تحدده الدولة، فالمنطقة الحرة العامة تتسم بصفة أساسية بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار، المستثمرين، الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطها سواء التجاري أو المالي أو الصناعي...وتضم أكثر من مشروع[1].

فالمناطق الحرة العامة تشمل[2]:

1. المناطق الحرة التي تقام داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية؛
2. المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها؛
3. المناطق الحرة التي تنشأ داخل البلاد.

ب. **المناطق الحرة الخاصة:** تعتمد المنطقة الحرة الخاصة على تحديد المشايع القائمة فيها، وتقتصر الفائدة من إقامتها على الجهة التي يتم الترخيص لها بذلك، وتكون الفائدة في مثل هذه الحالة ذات طابع احتكاري فقط، ويشترط لإنشائها أن يتوفر بالمشروع شروط محددة كأن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع من الكبر بحيث لا يمكن توفيرها داخل أحد المناطق الحرة العامة، أو أن ينجر عن المشروع تلوث للبيئة المحيطة مما يستدعي إقامته في منطقة خاصة، وتقام المناطق الحرة الخاصة داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلد، ويصدر بإنشائها وبيان موقعها وحدودها ونوع النشاط المرخص به (صناعي، تخزين، ...) قرار من الإدارة المسؤولة عن المناطق الحرة، ويقتصر النشاط فيها على المشروع المرخص به قرار إنشائها[3].

ج. **المناطق الحرة التي تشمل مدنا بأكملها:** يكون إنشائها مراعاة لظروف معينة مثل طبيعة النشاط مما يقتضي مزاولته في منطقة حرة خاصة على البحر مباشرة أو نظرا لعدم تجهيز المناطق الحرة العامة

---

[1]_الزين منصوري: **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 240.

[2]_عادل طريح، مرجع سابق، ص 14.

[3]_محمد قاسم الخصاونة، مرجع سابق، ص 13.

وفي هذه الحالة تعامل جميع منافذ هذه المدينة كأنها بوابات للمنطقة الحرة، ولا يتم إنشاء مثل هذا النوع من المناطق الحرة إلا في حالة توافر ظروف معينة مثل طبيعة النشاط في هذه المدينة وهو مكمل لبعضه البعض، وفي نفس الوقت لم يتم تجهيز منطقة حرة عامة وهو ما حدث داخل مدينة بور سعيد وذلك قبل الانتهاء من كافة تجهيزات المنطقة الحرة العامة، واستمر هذا الوضع حتى نهاية السبعينيات، ولكن الآن تعتبر مدينة بورسعيد مدينة حرة وبداخلها منطقة حرة عامة بها أسوار، لها منافذ تفتح داخل المدينة[1].

**ثانيا: حسب طبيعة النشاط**

تنقسم المناطق الحرة من حيث معيار طبيعة النشاط فيها إلى:

أ. **المناطق الحرة التجارية:** هذا النوع من المناطق هو الأقدم من حيث النشأة التاريخية حيث ارتبط بالتجارة؛ ويعرفها البنك العالمي بأنها:" هي مساحة أو موقع محدد، غالبا يتواجد داخل أو بالقرب عن ميناء أو مطار، حيث أن التبادلات التجارية مع باقي العالم مرخصة وبدون قيود فالبضائع يمكن لها أن تدخل المنطقة دون أن تطبق عليها حقوق الجمارك ويمكن أن تخزن لفترات متغيرة وعند الحاجة يعاد تخزينها، وفي حالة دخول السلع من المنطقة الحرة إلى داخل البلد المضيف فإنها تخضع للحقوق والرسوم الجمركية المعمول بها"[2].

وتعد أهم العمليات الجارية داخل المنطقة الحرة التجارية هي[3]:

1. **التخزين:** ويتم فيه الاحتفاظ بالسلع التي يتم استيرادها من داخل الدولة أو خارجها طيلة المدة اللازمة لذلك، دون أداء أو دفع أي رسوم جمركية عليها.
2. **الفحص:** ويتم فيه هذه العملية فحص السلع ومعاينتها للتحقق من سلامتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة دون أن يتطلب ذلك أداء أو دفع رسوم جمركية عليها.
3. **التحويل:** ويقصد به أن السلع الداخلة للمنطقة تخضع لسلسلة من العمليات منها: التنظيف، إعادة التعبئة، التغليف، الفرز، وهذا دون المساس بجوهر السلع.

[1]_عادل طريح، مرجع سابق، ص 15.

[2]_Walid AYADI**: Les zones franches en Afrique du nord dans le secteur du textile (Impacts commerciaux et juridiques)**, Mémoire présente comme exigence partielle de la maîtrise en droit international, Université du Québec à Montréal, Canada, 2009, P 09.

[3]_مراد محمودي، مرجع سابق، ص ص 46، 47.

4. **التصدير:** وهي أن البضائع أو السلع الموجودة في المناطق الحرة التجارية موجهة للتصدير إما للأسواق الدولية، أو في اتجاه السوق المحلي، وتخضع هذه السلع لنفس إجراءات التي تعامل بها السلع المستوردة من الخارج.

وتأخذ المناطق الحرة التجارية عدة أشكال هي:

1. **الميناء الحر:** وهو أقدم نموذج للمناطق الحرة التجارية ويعرف **لورو باسكال** الميناء الحر بـ "منطقة حرة تنشأ داخل ميناء بحري يشتمل على مخازن أو مصانع صغيرة في بعض الأحيان لخدمة الميناء، وكان الهدف منها قديما هو تخزين البضائع وإعادة شحنها دون دفع ضرائب أو رسوم جمركية عليها، وفي الوقت الحاضر تمتد المنطقة الحرة بالميناء لتشمل المدينة التي يقع بها الميناء بأكملها وتعتبر المدينة في هذه الحالة ميناء حر حيث لا تخضع المعاملات التجارية بها -سواء كانت الأفراد أو الشركات- للرسوم الجمركية أو الضرائب"[1].

2. **المخازن الحرة:** يتميز هذا النوع من المخازن بإمكانيات عمل تتعدى عملية الشحن والتخزين البسيطة إلى عمليات تسمح بتقويم المركبات المخزنة في المنطقة الحرة، بدون الأخذ بعين الاعتبار الحقوق والرسوم الجمركية، وذلك لفترات زمنية غير محددة[2].

3. **مناطق التجارة الخارجية:** وهي مناطق يمارس فيها النشاط الصناعي والتجاري في آن واحد ويعود نشأة هذه المناطق لسنة 1934، حيث صدر قانون مناطق التجارة الخارجية، وتتميز عن سابقاتها بأنه يمكن إجراء العمليات التالية: معاينة وتجريب واستعمال البضائع، معالجة وتغير العلامات التجارية للبضائع، إضافة إلى عملياتها التقليدية المتمثلة في التخزين والبيع، ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع إقامة المصنعين لإقناع واضعي السياسات الاقتصادية بالآثار الاقتصادية الإيجابية لها ممثلة في خلق فرص عمالة جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة في أمريكا[3].

ب. **المناطق الحرة الصناعية:** ترجع نشأة أول منطقة حرة من هذا النوع إلى منطقة شانون في أيرلندا عام 1958، وهي عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية والخارجية، لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات ومواد أولية ضرورية لعملية الإنتاج، ومن ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية، وتشمل

[1]_Pascal LOROT**: Les zones franches**, Éditions de l'Institut Économique de Paris, France, 1984, P 09.

[2]_عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 263.

[3]_Philippe FORTIN**: La pratique du commerce international**, Publication CHH Ltée, Québec, Canada, 2005, P 240.

العمليات الصناعية إجراء تعديلات جوهرية في المواد أو السلع، بحث يعاد تصديرها أو سحب جزء منها إلى داخل الدولة بعد استيفاء الإجراءات الجمركية عليها[1].

ويمكن أن تأخذ المناطق الحرة الصناعية عدة صور أهمها:

**1. المناطق الحرة للصناعات التصديرية:** وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) بأنها "منطقة صناعية متخصصة صغيرة نسبيا تقع جغرافيا وإداريا خارج النطاق الجمركي للدولة وتستقطب ويتركز فيها أساسا الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير، وتزود المباني والخدمات لتحويل المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة المستوردة غالبا من الخارج إلى منتجات نهائية صالحة للتصدير للخارج وإن كان من الممكن أحيانا أن توجه جزئيا للسوق المحلية بشرط أن يدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة، ويطبق بالمنطقة نظام متكامل من الحوافز كعنصر جذب للمستثمرين"[2].

وتختلف التسهيلات والمزايا التي تقدمها المنطقة الحرة الصناعية للتصدير من دولة لأخرى وفقا للأولويات والأهداف المراد تحقيقها، ومرحلة التنمية التي تمر بها الدولة[3].

**2. مناطق المؤسسات:** وتعتبر مناطق المؤسسات (الاستثمار) من الأشكال الحديثة للمناطق الحرة وقد اقترحت لأول مرة في بريطانيا عام 1977 من طرف البروفيسور "**بيتر هال**"[4]، حيث أقامت الحكومة البريطانية ثلاثة عشر منطقة في المناطق الراكدة اقتصاديا (الحضرية والريفية)، وفي الفترة من عام 1981-1984 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مائتي منطقة وذلك بموجب قانون إنشاء مناطق الاستثمار الصادر عام 1980 حيث منح القانون حوافز مختلفة للاستثمارات التي تستقر بالمناطق التي ينتشر بها الفقر والبطالة ومؤشرات التخلف الأخرى ويسيطر على هذه المناطق في هذه المناطق خليط من الأنشطة التجارية والصناعية، وتتمثل الحوافز التي تتمتع بها الاستثمارات في هذه المناطق في الإعفاءات الضريبية على أرباحها وتخفيف الإجراءات أكثر من الإعفاءات الجمركية ويتمثل العائد الاقتصادي للدولة في هذه المناطق في تحقيق التنمية الإقليمية بالمناطق المتخلفة اقتصاديا وتنمية العمالة،

---

[1] ـ محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 91.

[2] ـ Xiaolan FU et Yuning GAO**: Les zones franches d'exportation en Chine (une étude),** Rapport présenté au Bureau International du Travail (**BIT**), Genève, Suisse, 31 Octobre 2007, P 03.

[3] ـ راجيش شندرا: **التصنيع والتنمية في العالم الثالث**، ترجمة محمد محمود عمار، مطبعة المعرفة، مصر، 1994، ص 101.

[4] ـ Frédéric BEAUREGAD**: Les zones franches et le développement régional**, Direction de la recherche parlementaire , Bibliothèque parlement, Canada, 19 novembre 2003, P 05.

ويتميز هذا النوع من المؤسسات بأن إنتاجها ليس موجها في الأساس للتصدير للخارج بل هو مخصص للسوق المحلية[1].

**ج. المناطق الحرة الخدمية:** تعددت أشكال وصور هذا النوع من المناطق الحرة وهي:

**1. المناطق الحرة المصرفية:** وتعرف بأنها "مساحة محددة جغرافيا، أين البنوك بمختلف الجنسيات تمارس أنشطتها بحرية، شرط أن تتعامل مع غير المقيمين وبعملات غير عملة البلد المضيف"[2]، حيث تحولت حاليا لمراكز مالية لها شهرة عالمية مثل سنغافورة؛ وتقوم بقبول الإيداعات وتقديم القروض وفق أسهل الإجراءات، فهي "تنحصر على منطقة معينة أو مدينة أو قد تمتد فتشمل الدولة بأكملها، ويطلق عليها أحيانا المراكز المالية أو تسهيلات البنوك الخارجية، وظهر هذا النوع من المناطق الحرة خلال عقدي الستينات والسبعينات، فمع نمو نشاط سوق المال الأوروبي الخاص ووجود فوائض ضخمة من العملات الحرة غير المقيمة (رؤوس الأموال غير المقيمين) أصبحت كل من سنغافورة، بنما والباهاما مناطق مصرفية حرة على مستوى العالم، كما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة مصرفية في نيويورك، وقد تكتسب معاملات مصرفية معينة مثل إيداعات النقد الأجنبي، كما تقوم المؤسسات المالية بهذه المناطق بتقديم القروض وتعفى الأنشطة المصرفية من قيود التعامل بالنقد الأجنبي والحد الأقصى لمدفوعات الفوائد الدائنة بالإضافة إلى تخفيف أو إلغاء الرقابة على النقد[3].

وتقدم هذه المناطق حرية التعامل على مستويين[4]:

**المستوى الأول تنظيمي وهيكلي:** العمل خارج النظام البنكي للبلد من ناحية القيود والقواعد، فتتمتع البنوك داخل المنطقة الحرة البنكية بامتيازات عديدة كالإعفاء من ضرورة توفر احتياطي معين من الأصول وغياب المراقبة التقليدية كتأطير القروض واحترام نسب التسيير.

**المستوى الثاني جبائي:** عدم فرض الضرائب غير المباشرة، وتخفيض الضرائب على الأرباح.

**2. المناطق الحرة للتأمين:** وهي مناطق تعمل بنفس الأنظمة التي تسير عليها المناطق الحرة المصرفية، وتستفيد كغيرها من المناطق الحرة من التسهيلات والحوافز الجمركية والإدارية التي تقدمها الدول المضيفة، وأولى مناطق التأمين الحرة في العالم عرفت بالولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك، وفي

---

[1]_Pascal LOROT et Thierry SCHWOB, Op.Cit, P 15.

[2]_مراد محمودي، مرجع سابق، ص64.

[3]_Boris GOMBAC, Op.Cit, P 48.

[4]_نادية حسان: **أسباب فشل القرار 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الإستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار(مقاربة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص 150.

بريطانيا بلندن سنة 1980، ويوجه نشاط هذه المناطق نحو تأمين أخطار المشروعات الكبرى، وتتميز عمليتها بالضخامة والسرية الفعالية[1].

3. **المناطق الحرة الإعلامية:** وهي مناطق يتم بداخلها إنتاج الأفلام والمسلسلات، وغيرها من البرامج التلفزيونية، ومن بين البلدان السباقة في هذا المجال نجد كل من الأردن، مصر وسوريا[2].

4. **المناطق الحرة التكنولوجية:** وهي مناطق يتم بداخلها معالجة المعلومات(الإنترنت، البيانات)، حيث تقوم هذه المناطق بتشجيع الأنشطة التكنولوجية بمختلف أنواعها، مثل تصميم برامج الحاسوب، معالجة البيانات، وتمنح هذه المناطق مزايا عديدة أهمها التسهيلات التقنية وتوفير المعدات الإلكترونية المتطورة، كما تضمن للمستثمرين فيها حقوق التأليف وبراءة الاختراع، وتعد منطقة دبي للإنترنت هي أول منطقة حرة في العالم للأعمال الإلكترونية[3].

5. **المناطق الحرة المتعددة التخصصات:** وتسمى أيضا بمجمعات الأعمال الحرة، ويعد هذا النوع الأكثر تطورا من أنواع المناطق الحرة العامة في الوقت الحاضر، حيث تمارس أنشطة متعددة في وقت واحد كالنشاط التجاري والتخزين والنشاط الصناعي والمعارض والنشاط الخدمي، كشركات التأمين والبنوك ومكاتب الاستشارات الفنية والقانونية وبالإضافة إلى مجمعات التكنولوجيا والإنتاج الفني والتلفزيوني والإعلامي والانترنيت، وخدمات النقل البحري من الشحن والحاويات وخدمات التجارة الخارجية، حيث تقسم المنطقة الحرة إلى قطاعات، كل قطاع يخصص لنمط من الأنشطة مثال ذلك المنطقة الحرة في بودنج بمدينة شنغهاي في الصين حيث تقسم إلى مناطق حرة فرعية (قطاعات) تجارية، مالية، علمية، سياحية[4].

وفي الجدول الموالي سنحاول عرض مقارنة بين التقسيمات المختلفة للمناطق الحرة، وذلك بحسب الأنشطة التي تزاولها كل منطقة، وأيضا الحوافز والأهداف التي أقيمت من أجلها.

---

[1] ـ محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 95.

[2] ـ فضيلة عابد: **اقتصاديات المناطق الحرة في سورية (دراسة تحليلية تطبيقية-مقارنة الوضع الراهن والمقترحات)**، مجلة **جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (30) العدد 03، سورية، 2008، ص 15.

[3] ـ جاسم محمد جرجيس ومجدي زيادة: **واقع صناعة تكنولوجيا المعلومات في إمارة دبي**، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات، 2002، ص 08.

[4] ـ أسعد محمد السعدون: **المناطق الحرة العامة وأنواعها وتطبيقاتها**، مقال منشور على موقع:http://asharqiaforum.com/t147.html ،

**الجدول رقم 07: مقارنة بين تقسيمات المناطق الحرة حسب الأنشطة التي تزاولها**

| نوع المنطقة / وجه المقارنة | المنطقة التجارية | | المناطق الصناعية | | المناطق |
|---|---|---|---|---|---|
| | **الميناء الحر** | **منطقة التجارة الخارجية** | **المناطق الحرة للتصدير** | **مناطق المؤسسات** | **المنطقة الحرة المالية** |
| **الموقع المخصص للمنطقة** | الميناء أو المدينة الواقعة بها | المدن الساحلية | جزء من المدينة أو المدينة بأكملها | المدن المحرومة والراكدة في مجال الاستثمار | جزء من مدينة أو جزء من منطقة حرة مختلفة في النشاط |
| **الأهداف الاقتصادية** | نمو مركز الأنشطة التجارية وتنويع القاعدة الاقتصادية | تنشيط التجارة الخارجية توفير مناصب الشغل | تنمية الصادرات الصناعية توفير مناصب الشغل | تنمية المناطق المحرومة توفير مناصب الشغل | تنمية الأنشطة المالية في البنوك والأسواق المالية والأنشطة التأمينية |
| **المواد المشمولة بالإعفاء الجمركي** | كل السلع | كل السلع والمواد المنتجة والمعاد تصنيعها في المنطقة | المعدات والآلات ومدخلات الإنتاج | المواد والآلات والسلع التي تنتج داخل المنطقة | مختلف من دولة لأخرى |
| **الأنشطة النموذجية** | التجارة ، التخزين | التجارة، التصنيع، التخزين | التصنيع | التصنيع، التخزين | الخدمات المالية |
| **الحوافز الممنوحة** | إعفاءات جبائية وجمركية | إعفاءات جبائية وجمركية | إعفاءات جمركية وجبائية حرية تحويل الأرباح للخارج | إعفاءات جمركية وجبائية | إعفاءات جمركية وجبائية ائتمان المالي الصارم |
| **التصدير نحو الدولة** | مسموح مع دفع الرسوم الجمركية المحددة | مسموح لكن في حدود | محدد بجزء ضئيل من الإنتاج | الإنتاج موجه أساسا للاقتصاد المحلي | المعاملات التي تتم في المنطقة |
| **أمثلة عن هذه المناطق** | هونغ كونغ، سنغافورة، ألمانيا | الولايات المتحدة الأمريكية | أيرلاند، ماليزيا وتايوان | بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية | الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وتركيا |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **منطقة الحرة التكنولوجية** | جزء من مدينة أو جزء من منطقة حرة مختلفة في النشاط | تطوير وتنمية معالجة المعلومات | المعدات الخاصة بالإنتاج | معالجة البيانات، تطوير برامج الحاسوب | حماية براءات الاختراع وحقوق المؤلف | - | الإمارات العربية المتحدة، الهند، جزر الكاريبي |

**المصدر**: محمد قاسم الخصاونة، مرجع سابق، ص 24، بتصرف.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص تقسيمات وأنواع المناطق الحرة في الشكل الموالي:

**الشكل رقم 01: تقسيمات وأنواع المناطق الحرة**

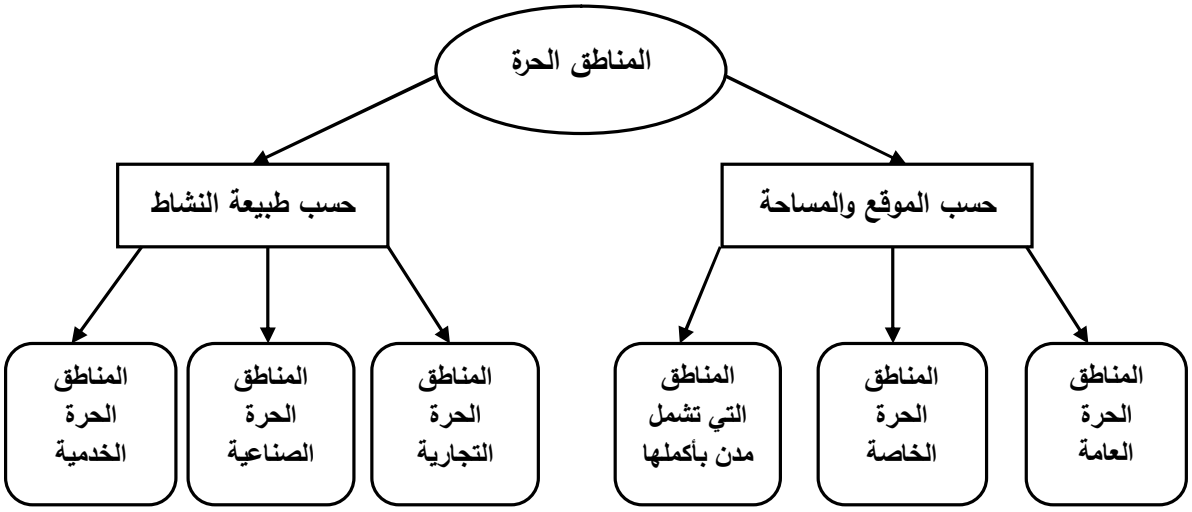


**المصدر**: من إعداد الطالبة.

وفي كل هذه الصور المختلفة للمناطق الحرة، هناك العديد من الأهداف الاقتصادية المرجوة من جانب الدول المضيفة للمناطق الحرة تبغي تحقيقها من جراء إقامة هذه المناطق[1].

**المطلب الثالث: أهداف المناطق الحرة**

تسعى الدول من خلال إنشاء المناطق الحرة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، وأيضا لتنشيط تجارتها الخارجية، فتقدم من أجل ذلك جملة من الحوافز والتسهيلات الجمركية والجبائية، وكذا الإدارية، والدول من وراء كل هذا تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف والغايات نجملها فيما يلي:

**أولا: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**

[1] ـ منور أوسرير: **مستقبل المناطق الحرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، الملتقى الوطني الأول حول "**المؤسسة الاقتصادية لجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**"، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 22-23 أفريل 2003، ص 53.

جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشاريع البنية الأساسية والمرافق والتسهيلات الخدمية، من خلال الحوافز الجمركية والجبائية، وأيضا التسهيلات الإدارية الممنوحة من طرف الدول الأم، وبالتالي تعمق سياسة التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي، وهي تجذب الشركات المتعددة الجنسيات والتي تقوم بحوالي 50% من الاستثمار الدولي، وتظل المناطق الحرة مجالا هاما من مجالات التجارة الدولية [1].

**ثانيا: توفير فرص العمل**

خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة، وخلق كوادر فنية وإدارية ماهرة تساهم في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، من خلال المناطق الحرة الصناعية التي تستقطب عدد هائل من العمال، حيث نجد أن عدد العمال في المناطق الحرة كان في بداية الثمانينات من القرن الماضي حوالي 3.5 مليون[2]، وتشير دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل في سنة 2004 إلى أن إجمالي فرص العمل التي وفرتها المناطق الحرة وصلت إلى ما يزيد عن 42 مليون فرصة[3].

**ثالثا: ترقية الصادرات الصناعية**

يشكل هذا الهدف أحد أهم الأهداف الأساسية لقيام المناطق الحرة في مختلف دول العالم وتعتبر الصادرات الصناعية بمناطق التصدير الصناعية الحرة مؤشرا للنجاح "نسبيا" الذي تحققه المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ولمعرفة الأهمية النسبية لصادرات المناطق بالنسبة للاقتصاد الوطن، وتزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق في الدول التي مازال القطاع الصناعي غير متطور بالاقتصاد المحلي، وتهدف أيضا إلى زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات[4].

ولمعرفة الأهمية النسبية لصادرات الصناعية للمناطق بالنسبة للاقتصاد الوطني يتم حساب النسبة التالية:

$$\frac{\text{الصادرات الصناعية للمنطقة}}{\text{إجمالي الصادرات الصناعية للدولة}}$$

[1]_عبد المطلب عبد الحميد: **السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2003، ص 153.

[2]_نور الدين هرمز وآخرون: **واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية**، مجلة **جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد 01، سورية، 2004، ص 126.

[3]_William MILBERG, Matthew AMENGUAL: **Développement économique et conditions de travail dans les zones franches d'exportation (un examen des tendances),** publications du Organisation Internationale du Travail, Genève, Suisse, 2008, P 05.

وتزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق الحرة في الدول التي مازال القطاع الصناعي غير متطور بالاقتصاد المحلي.

**رابعا: توفير الدخول من العملة الصعبة**

زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وذلك من خلال عمليات الشحن والصيانة، خاصة في حالة استخدام المواد الأولية الخام والعمال المحلين، وأيضا في حالة توجيه مخرجاتها نحو السوق الداخلية، كل هذه العوامل توفر للدولة مصدر جديد من مصادر رفع حصيلة الدولة من النقد الأجنبي خاصة العملة الصعبة، وأيضا توفير هذه العملة خاصة في حالة توجيه منتجات ومخرجات هذه المناطق نحو الاقتصاد المحلي (السوق الوطنية)[1].

**خامسا: الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية**

تساهم المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال الأهداف المرجوة تحقيقها مما يعود على القطاعات المختلفة للاقتصاد المحلي بالآثار الإيجابية، منها المساهمة في التغلب على مشاكل ومعوقات التنمية للبلد المضيف، وتحسين طبيعة الارتباط بين الأنشطة الممارسة في المناطق الحرة والأنشطة القائمة داخل الاقتصاد الوطني، حيث أنها تساهم في توسيع قاعدة التصنيع، وتوفير مناصب الشغل، وأيضا مواجهة الاختلالات الاقتصادية السلبية في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات.

[1] ـزين صلاح الدين: **اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 90.

**خلاصة الفصل:**

مما تقدم؛ يتضح أن المناطق الحرة مفهوم قديم جدا، وقد عرف بفعل تطور التجارة الدولية والأنشطة الاقتصادية، وقد باتت تشكل الآن، صناعة قائمة بحد ذاتها في ظل التقدم الاقتصادي العالمي الهائل، فالمناطق الحرة قامت انطلاقا من فلسفة زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة ورؤوس الأموال بين دول العالم، ورغم هذا فلا نجد تعريفا محددا لها لحد الآن، إلا أن جل هذه التعاريف تتفق في الخصائص والقواعد العامة لهذه المناطق.

كما رأينا أنه مع تعدد الأنشطة الاقتصادية فإن المناطق الحرة واكبت هذا التنوع، فتعددت أنواعها وأشكالها، وأيضا تسمياتها، تبعا لموقعها أو للنشاط الذي أوجدت من أجله، ثم تعرضنا لأهم المفاهيم للمناطق الحرة وأهميتها، وفي الأخير تطرقنا إلى خصائص و أهم اهدافها.

# الفصـــــل الثاني

## تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية

**تمهيد:**

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للمناطق الحرة، سنحاول البحث في هذا الفصل عن ماهية التجارة الخارجية وأهدافها و نظرياتها، حيث أن نجاح أي منطقة حرة متوقف على توفر مجموعة من المقومات، وتوفير جملة من العوامل تساعد هذه المناطق على تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، كما يجب أن لا ننسى بأن وجود مقومات مرهون دائما بوجود معوقات، تحد وتشل من نجاح هذه المناطق في تحقيق أهدافها، ومن بين أهم أهداف قيام المناطق الحرة هو تنشيط التجارة الخارجية في الدول المضيفة، كما سبق وأن أسلفنا في الفصل الأول، وبما أن الدول العربية من بين الدول التي سارعت في تبني فكرة المناطق الحرة، سنحاول معرفة تأثير هذه المناطق على تجارتها الخارجية.

## المبحث الأول: الإطار العام حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها فهي المحرك الأساسي لاقتصاد أي دولة، إذ لا يمكن تصور أن تستقل أية دولة باقتصادها عن بقية اقتصاديات العالم كونها مضطرة إلى تصدير سلعها وخدماتها واستيراد ما يلزم شعبها من السلع والخدمات، ومن أجل تبيان ذلك فإننا سنتطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية ومدى كما سنتعرض إلى أسس قيام التجارة الخارجية ومختلف تأثيراتها على الاقتصاد.

### المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

وصفت التجارة الخارجية لأهميتها بأنها قاطرة ميزان المدفوعات، لما لها من تأثير، بالسلب أو الإيجاب على الفائض أو العجز الذي يحدث في هذا الأخير، وقد أرجع المحللون العجز شبه الدائم في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، إلى العجز في الميزان التجاري بسبب السياسة الزراعية المشتركة التي اتبعتها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية[1].

#### أولا: مفهوم التجارة الخارجية

تقع حركة التبادل التجاري الدولي ضمن نظام من العلاقات التبادلية الدولية التي تشمل حركات تبادلية للسلع والخدمات وحركة تبادلية لرؤوس الأموال والاستثمارات[2]، ولهذا فقد اختلف الكثير من علماء الاقتصاد حول تعريف التجارة الخارجية، وذلك للتباين الحاصل في مضمونها والصور التي تتألف منها، فتنوعت التعاريف المرتبطة بها انطلاقا من وجهة نظر الدارس والهدف من الدراسة، فلقد عرفت تاريخيا بأنها "أهم صور العلاقات التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات"[3].

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا "بأنها عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة"[4].

واستعمل مصطلح التجارة الخارجية مع بدايات نظريات الحرية التجارية التي تبنتها الدول الصناعية في بحثها عن منافذ لإنتاجها وبحثها عن تموين بالمواد الأولية من مستعمراتها أو دول أخرى،

---

[1] ـ محمد عمر حامد أبو دوح: **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 27.

[2] ـ محمد جاسم: **التجارة الدولية**، دار زهران، عمان، الأردن، 2006، ص 08.

[3] ـ حسام علي داود وآخرون: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص 13.

[4] ـ رشاد العصار وآخرون: **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص 12.

لتصل معظم الدول إلى البحث عن موافقة إنتاجها لشروط السوق الدولية، ويخضع مصطلح التجارة الخارجية شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير حول مضمونه والصور

التي يتألف منها حتى يكون جامعا مانعا، وعموما يمكن التفرقة بين المعنى الضيق لمصطلح التجارة الخارجية والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة (الخدمات)، والمعنى الواسع لمصطلح التجارة الخارجية والذي يضم كلا من[1]:

- الصادرات والواردات المنظورة (السلعية)؛
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)؛
- الهجرة الدولية؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

**ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية**

هناك العديد من السلع لا تستطيع الدولة إنتاجها لعدة أسباب، في حين هناك سلع تنتجها الدولة بكمية كبيرة زائدة عن الاستهلاك المحلى وبجودة عالية وتكلفة أقل، وهذا ما يعرف بالتخصص الدولي وتقسيم العمل، حيث هما أصل التجارة الخارجية ولذلك تتم المبادلة بين الدول، ويمكن إرجاع أسباب هذا التخصص أو قيام التبادل الدولي إلى العوامل التالية:

- ✓ **الظروف المناخية:** إن الظروف المناخية والطبيعية تؤثر تأثيرا كبيرا على كميات إنتاج السلع في أي دولة من دول العالم المختلفة، وقد تؤدي هذه الظروف إلى تخصص دولة ما في إنتاج المواد الأولية أو بعض النشطات الزراعية أو الصناعية، بالإضافة لما لها من الدور الكبير في قيام المبادلات الدولية، وذلك لاختلاف مناخ المناطق من مناخ حار ومناخ بارد وأخر استوائي، حيث يؤثر هذا المناخ على طبيعة النشاط ونوع الإنتاج في كل منطقة مناخية، وذلك لأن لكل إنتاج مناخ خاص لا يمكن إنتاجه في غير ذلك المناخ، وبالتالي تتخصص كل دولة في إنتاج المنتج حسب المناخ السائد وتبادله بإنتاج آخر لا يمكن إنتاجه في ذلك المناخ ومنه قيام التجارة الخارجية، إلا أن الملاحظ على هذا العامل أنه قد ضعف تأثيره، نظرا لمدى التطور التكنولوجي الذي أصبح استعماله يمكن من التغلب على

[1] ـ سامي عفيفي حاتم: **مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص ص 87-89.

الظروف المناخية السائدة مثل استعمال البيوت البلاستيكية، ولهذا نرى العديد من السلع التي كانت لا تظهر إلا في مواسم معينة، موجودة طوال العام[1]؛

- ✓ **اختلاف في الموارد الطبيعية:** إن التباين في توزيع الموارد الأولية بين دول العالم المختلفة، ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا، فهناك دول تتوفر فيها الموارد

الطبيعية بغزارة في حين تفتقر إليها الكثير من الدول، حيث أن هناك دول لديها ما يزيد عن حاجتها ودول في أمس الحاجة لتلك الموارد، وهكذا تقوم الدولة التي لا يتوفر لديها مثل هذه الموارد بشرائها من الدول الغنية بها أي قيام تبادل دولي بينهما، وكذلك بالنسبة للأراضي الزراعية الخصبة حيث لا يمكن أن تتوفر لدى جميع الدول، لذلك نجد دول لديها وفرة في منتجات التربة الخصبة في نفس الوقت تكون تلك المنتجات نادرة في دول أخرى، فتتم عملتي الشراء والبيع أي أن الندرة الناتجة عن التفاوت في التربة الخصبة، كانت سببا في قيام التجارة الخارجية، ولهذا يختلف التخصص الدولي من دولة إلى أخرى وفقا لاختلافهما في الموارد الطبيعية، وبالتالي يتم التبادل والتجارة الخارجية على هذا التخصص[2]؛

- ✓ **الاختلاف في الموارد البشرية:** هناك اختلاف شاسع في حجم الموارد البشرية المتوفرة في كل دولة، حيث أن الدول النامية تعاني من زيادة في عنصر الموارد البشرية في سوق العمل، في حين تعاني الدول المتقدمة من نقص في الموارد البشرية، حيث أن هذا الاختلاف يؤثر على نوعية التخصص في كل دولة من دول العالم، فنجد أن ندرة الموارد البشرية بتلك الدول أدت إلى ارتفاع أجور العمال، وزيادة الحاجة إلى استقطاب قوى بشرية من دول أخرى، ومنه يختلف العنصر البشري من حيث غزارته والأجر المنخفض إلى حيث الندرة الأجر المرتفع، وهذا ما يعرف بالهجرة الدولية، ويمكن أن تتعدى مسألة ندرة العنصر البشري إلى ندرة العنصر البشري الماهر والقادر على الابتكار، فهناك صناعات وأنشطة تحتاج إلى مهارات قد لا تتوفر في الدول الكائن بها المصنع، ومن هنا تظهر الحاجة إلى استقطاب عناصر بشرية ماهرة من دول الأخرى، ويمكن لبعض الدول ذات العناصر البشرية الوفيرة أن تتخصص في الصناعات كثيفة العمالة مثل النسيج أو الصناعات الزراعية[3]؛

---

[1] ـ رضا عبد السلام: **العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص 29.

[2] ـ محمد جاسم، مرجع سابق، ص 10.

[3] ـ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 31.

- ✓ **الاختلاف في حجم رؤوس الأموال:** إن من أهم أسباب التفاوت في الإنتاج هي وفرة أو ندرة رؤوس الأموال، فبعض الدول تتوفر على رصيد كبير من رأس المال مثل الدول المتقدمة، وهو ما يساعدها على القيام بالتحسينات صناعية كبيرة ومناسبة لظروف وطبيعة الدولة، والتخصص في إنتاج السلع كثيفة رأس المال وتصدير الفائض من الأموال للخارج للاستفادة منه في إقامة المشاريع، في حين نجد دولا أخرى تعاني ندرة نسبية من رأس المال، الأمر الذي يعيق عملية التنمية والتقدم الصناعي لأنه يحتاج إلى رأس مال كبير، لذلك تلجأ هذه الدول إلى سبل عدة للاستقدام رؤوس الأموال، ولكن هناك مشكلة يمكن أن تظهر من هذه الحركة، وهي تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة المقرضة والتي تتحكم في سياساتها وأسواقها[1]؛
- ✓ **الاختلاف في مستويات الأسعار:** لو طبقنا قوانين العرض والطلب على المستوى الدولي، لوجدنا أن المستهلك يبحث عن السعر المنخفض في المقابل يبحث المنتج على أعلا الأسعار، فمثلا حين تكون السلعة متوفرة في دولة ما سوف يكون بالطبع سعرها منخفضا وبالمقابل تكن نادرة في دولة أخرى ويكون سعرها مرتفعا، وهذا يؤدي إلى انتقال السلعة من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية حيث السعر المرتفع، وبالتالي يحقق المستهلك أقصى إشباع بأقل تضحية، في حين يحقق المنتج ربحا أعلى من لو أنه اقتصر على السوق المحلية، ومن خلال النقاط السابقة نجد أن تفاوت الدول في وفرة وندرة عناصر الإنتاج المختلفة، أمر لابد منه وعلى أساسه تتباين تكاليف الإنتاج والأسعار، وبالتالي فإن قيام التجارة الدولية قد ينحصر في اختلاف وفروق الأسعار بين السلع المختلفة المنتجة محليا والمستوردة من الخارج[2]؛
- ✓ **الاختلاف في تكاليف النقل:** إن تكاليف النقل تؤثر وبشكل كبير على مدى اتساع سوق هذه السلعة، حيث أنها من تكاليف إنتاج السلعة أي من سعر السلعة، حيث أن الدولة التي تستطيع أن تقيم مصانعها بقرب من الشواطئ والمرافئ، تستطيع أن توسع نطاق تصريف منتجاتها، في حين أن الدولة الأخرى والتي مصانعها بعيدة عن مناطق التصريف يصعب تصريف هذه المنتجات، إن المنتجين يحاولون التخصص والتوجه إلى المنتجات التي يسهل نقلها إلى الأسواق، ومن هذا المنطلق نجد أن تكاليف النقل تؤثر على القدرة الكلية التي تتمتع بها الدولة في التخصص، حين قيام التخصص بين دول العالم

[1] ـ محمد زكي شافعي: **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، بدون سنة نشر، 07

[2] ـ رضا عبد السلام، مرجع سابق، 32.

المختلفة، بحيث تتخصص بعض دول في إنتاج سلعة معينة، إلا أن ارتفاع تكاليف نقل هذه السلعة قد يفقدها ميزة التخصص هذه[1].

**ثالثا: الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية**

على الرغم من أن تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الاقتصاديات القومية، إنما يتشابه مع تبادلها في داخل الاقتصاد القومي الواحد وعلى الأخص من حيث الأثر المشترك في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة إشباع الحاجات وذلك بسبب تقسيم العمل والتخصص ما بين الأفراد وما بين المناطق الجغرافية، إلا أنه

يوجد في الواقع عدة عوامل من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني وتتمثل فيما يلي:

- ✓ **تباين واختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول:** تقوم العلاقات الاقتصادية الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة، وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة، لكل منها قانونها وتقاليدها ونضمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية، ولكنه يشمل أيضا مجموعة من النظم والقواعد والعادات التي تعود أفراد المجتمع الواحد على إتباعها وممارستها عبر قرون طويلة، بحيث أصبحت تمثل هذه القواعد عرفا له قوة ترفعه إلى مرتبة قد تعلو على مرتبة القانون[2]؛
- ✓ **تنوع في السياسات الوطنية:** تقوم التجارة الخارجية بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية، والتعامل بين الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات مختلفة يتطلب بعض أنواع الترتيبات القانونية والتنظيمية التي قد لا يحتاج إليها في معاملاته الداخلية، وهذا من شأنه أن يجعل التبادل الخارجي ذو طبيعة تختلف عن طبيعة التبادل التجاري الداخلي، ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية، ولكنه يشمل أيضا مجموعة من النظم والقواعد والعادات التي تعود المجتمع الواحد على إتباعها وممارستها، وهي لا محالة تختلف

[1] ـ رعد حسن الصرن: **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا، القاهرة، مصر، 2000، ص 41.

[2] ـ إيمان عطية منصف، محمد هشام عمارة: **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 08،09.

من مجتمع لآخر حيث قال الاقتصادي الألماني "**فريديريك ليست**" (1789- 1846): "التجارة الداخلية تتم فيما بيننا في حين أن التجارة الخارجية بيننا وبينهم"، فعادة لا تعطي الحكومات لعوامل الربح والخسارة الناشئة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام الذي تمنحه لتلك الناشئة عن التجارة الخارجية فالأولى لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع ولكنها لا تغير من المركز النسبي للمجتمع ككل، في حين أن الثانية تنشأ عن فقدان لجزء من الثروة الوطنية أو إضافة جديدة إلى هذه الثروة، وبالتالي لابد وأن يكون لها تأثير على الوضع الاقتصادي للمجتمع سواء من حيث مستوى معيشته، أو من حيث دائنيته ومديونيته[1]؛

- ✓ **الاختلاف في العملات:** من المعروف أن إدخال النقود كوسيط في عملية التبادل يؤدي إلى تقسيمها إلى عمليتين منفصلتين، في العملية الأولى يتم تبادل السلع التي تزيد عن حاجة الفرد بالنقود، وهي عملية

البيع، والثانية عملية تبادل النقود بالسلع التي يحتاجه الفرد، وهي عملية الشراء، أما في التجارة الخارجية فنجد أن عملية التبادل تنقسم إلى ثلاثة عمليات:

- في العملية الأولى يتم تبادل السلع بالنقود الأجنبية؛
- في العملية الثانية يتم تبادل النقود الأجنبية بالنقود الوطنية؛
- في العملية الثالثة يتم تبادل النقود الوطنية بالسلع.

ولا تنشأ المشكلة من مجرد تجزئة عملية التبادل إلى ثلاث أجزاء، ولكنها تنشأ أساسا من أن لكل بلد من البلدان عملتها الخاصة بها، والتي تختلف عن غيرها بحيث لا توجد عملة واحدة يتم على أساسها التبادل التجاري فيما بين الدول كما هو الحال بالنسبة للتبادل الداخلي[2]؛

- ✓ **قدرة عوامل الإنتاج على التنقل:** إن إمكانية تنقل عوامل الإنتاج من نشاط إلى آخر من شأنه أن يحقق التوازن في السوق، ويجعل من أسعار السلع المختلفة متناسبة مع احتياجات المستهلكين من ناحية، ومع ندرة عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، ومن ثم لا نتوقع أن ينشأ داخل البلد الواحد اختلاف في أسعار السلع لا تبرره حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الإنتاج أما إذا انتقلنا من المستوى المحلي إلى المستولى الدولي، فإننا نلاحظ أن عوامل الإنتاج تتسم بالجمود النسبي، من حيث قابليتها للتنقل، وينشأ عن هذا الجمود وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة، بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة من

[1]_عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

[2]_عبد الرحمان يسري وأحمد وإيمان محمد زكي: **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 14، 15.

دولة إلى أخرى، ويعزى هذا الاختلاف بصفة أساسية إلى عدم قابلية عوامل الإنتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة واليسر التي تنتقل به من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، حيث أن القيود الجمركية واختلاف اللغة والعادات والتقاليد من العقبات التي تحد من قدرة العمل على التنقل ما بين الدول كما أن رأس المال يتعرض لضرائب مرتفعة في الدول الأجنبية[1]؛

**المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارة الخارجية**

إن لقيام التجارة أهمية بالغة حيث أن من أهم مميزاتها أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، وتعتبر أهم مميزات وفوائد قيام التجارة الخارجية في:

**أولا: أهمية التجارة الخارجية**

يعبر اعتماد النشاط الاقتصادي على التجارة الخارجية عن خضوعه لتغيرات العوامل الخارجية، وتأثره بالتغيرات التي تحدث لدى الأطراف الداخلة في عملية التبادل التي تتم عن طريق عمليات التصدير

والاستيراد بتدخل مختلف هيئات والمؤسسات الاقتصادية على مستويات مختلفة، وكل الأعمال المرتبطة بتنفيذ هذه العمليات تسمح بخلق تدفقات اقتصادية لا تحصى التجارة الخارجية تكون مهمة لسبب واحد أساسي أنها توسع إمكانيات استهلاك الدولة[2]، ومن هنا تبرز أهمية التجارة الخارجية في كونها تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع، فالتجارة الخارجية تربط الدول مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستثمار والاستهلاك، كما أنها تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري[3]، وما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الخارجية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم[4].

---

[1] ـرعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص41.

[2] ـكامل بكري: **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، ط1،الإسكندرية، مصر، 2001، ص 08.

[3] ـرشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

[4] ـموسى سعيد وآخرون: **التجارة الخارجية**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2001، ص 16.

كما تبرز أهميته كذلك من خلال ارتباطها بالتنمية الاقتصادية، حيث تشارك مشاركة فعالة في النمو الاقتصادي في البلدان الآخذة في النمو، فالصادرات عامل إضافة للدخل والواردات تساهم من المواد الأولية والمعدات والخبرات الفنية في البناء الإنتاجي، مما يحقق فرص عمل إضافية، كذلك توفر بعض السلع الاستهلاكية الضرورية وهذا ما ينتج عنه ارتفاع الدخل الوطني، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

**جدول رقم 01: أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي**

| الدول | الناتج الداخلي الخام (مليار دولار) | | | حجم التجارة الخارجية (% من PIB) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1970 | 1990 | 2001 | 1970 | 1990 | 2001 |
| و.م.أ* | 1026 | 5751 | 10056 | 11 | 21 | 18 |
| ألمانيا | - | 1689 | 1846 | 39 | 54 | 68 |
| اليابان | 206 | 3052 | 4141 | 20 | 20 | 20 |
| فرنسا | 147 | 1216 | 1310 | 30 | 43 | 54 |
| المملكة المتحدة | 124 | 990 | 1424 | 44 | 51 | 56 |
| إيطاليا | 108 | 1102 | 1089 | 32 | 39 | 55 |
| كندا | 85 | 574 | 694 | 43 | 52 | 82 |
| الصين | 92 | 355 | 1159 | 4 | 32 | 49 |
| إندونيسيا | 10 | 114 | 141 | 2 | 49 | 77 |
| سنغافورة | 2 | 37 | 85 | - | 43.9 | 31.6 |
| البرازيل | 42 | 465 | 509 | 14 | 15 | 27 |
| المكسيك | 36 | 263 | 624 | 17 | 38 | 57 |
| تونس | 1 | 12 | 20 | 47 | 64 | 69 |

**Source:** Jean Louis MUCCHIELLI et Thierry MAYER**: Economie Internationale**, Editions Dalloz, Paris, France, 2005, P 15.

ومن خلال الجدول نجد أن هناك تطور أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي حيث نجد ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في PIB خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إذا جاوز في بعض الدول نسبة 50%، بالنسبة للدول المتقدمة، ونجد أيضا بعض الدول النامية مثل الصين، تونس وإندونيسيا استطاعت تحقيق نسب فاقت 50% خلال العقد الأخير.

**ثانيا: أهداف التجارة الخارجية**

يمكن حصر أهم الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية في ما يلي[1]:

1- تصريف الفائض من الإنتاج والاستفادة منه، حيث أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني وتحسين مستوي المعيشة للأفراد وتوفير السلع الضرورية والأساسية، في حين أن ضعف التصدير يقوم بعكس ذلك من عجز في الناتج الوطني وزيادة البطالة وتخفيض مساهمة الدولة؛

* _و.م.أ: اختصار لبلد الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] _نداء محمد الصوص: **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي، ط1،عمان، الأردن، 2008، ص ص 11، 12.

2- تحقيق الإشباع من السلع الضرورية غير منتجة محليا وذلك باستيرادها، حيث أنه ولسبب من الأسباب لا يمكن إنتاج هذه السلع محليا، كاستيراد الآلات لإنشاء المصانع بالتالي خلق فرص عمل جديدة، وزيادة تصدير وتحقيق مداخيل جديدة للناتج الوطني؛

- نقل تقنيات التكنولوجية الضرورية والأساسية لبناء وإعادة هيكلة البنية التحتية للدولة وتغيير سياستها العامة؛ والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، حيث إنه لا سبيل أمام الدول النامية غير هذه تكنولوجية لتخطي هذه الفجوة القائمة بين دول العالم اليوم، ومنه تهدف التجارة الدولية إلى تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية والاتجاه نحو مجتمع عالمي للمعلومات، وهذا الاتجاه سوف يكون مكلفا جدا إلا أن عدم الدخول فيه سوف يكلف أكثر.

**المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية**

تقوم التجارة الخارجية على وجود الفروق المختلفة في الإمكانيات والموارد الطبيعية والظروف الجغرافية بين الدول، مثل هذه الظروف أدت إلى قيام التجارة منذ القدم، ولقد حاولت بذلك النظريات المختلفة عبر العصور تفسيرها، ومن أهم هذه النظريات التي تناولت موضوع التجارة الخارجية نجد:

**أولا: النظرية الكلاسيكية:**

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الخارجية، إذ لم يكن للمذهب التجاري الذي ساد قبلها (من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر) نظرية مفصلة في هذا الموضوع، حيث تتلخص آراء التجاريين في أن ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروات الأفراد بما لديها من ذهب وفضة، والوسيلة الرئيسية للحصول على هذه المعادن النفيسة للدول التي لا تمتلك مناجم لها هي التجارة الخارجية، فنموذج التجارة الخارجية حسبهم يكون بالصيغة التالية[1]: $C_{ex} = F(G.S)$ حيث أن:

$C_{ex}$: يرمز للتجارة الخارجية. G: يرمز للذهب. S: يرمز للفضة.

وكرد على نظرية التجاريين جاءت النظرية التقليدية (الكلاسيكية) في أواخر القرن الثامن عشر والتي تعتمد على حرية المبادلات، وبينت أن قوة الدولة لا تقاس بما تملكه هذه الدولة من ذهب وفضة فقط، كما تعرضت إلى كيفية تحقيق التوازن الدولي إذا ما طرأ ما يخل به، حيث أن هذا المشكل لم يثر

[1]_دومنيك سلفادور: **سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي**، ط4، الدار الدولية للنشر، القاهرة، مصر،1997، ص 05.

لدى الفكر التجاري طالما أن التبادل الخارجي حسبهم يجب أن يكون غير متوازن مع ضرورة أن يكون اختلاله لصالح الدولة[1]؛ ويمكننا ذكر أهم النظريات الكلاسيكية فيما يلي:

**1- نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث:** إن آدم سميث يعتبر من أكبر المنادين بضرورة تقسيم العمل في إطار التجارة الخارجية، ويكون هذا حسب نظريته على أساس تباين التكاليف المطلقة (لها ميزة مطلقة)، حيث أنه من مصلحة أي دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل

فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس المميزات المطلقة، وتتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وهو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، والتجارة الخارجية في رأي سميث تقوم لوظيفتين هامتين: فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر، وهي ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلدان المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق[2]؛ ولكن ما لم يجب عليه آدم سميث هو كيف يكون وضع الدولة التي لا تملك ميزة مطلقة؟

**2- نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو:** طبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها، هو أن تختلف النفقات النسبية لا المطلقة لإنتاج هذه السلع من دولة لأخرى، حيث من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بتكلفة نسبية أقل، أي بميزة نسبية أكبر، وذلك بالمقارنة مع الدولة الأخرى، ولكن حتى هذه النظرية لم تسلم من النقد، فهي تهمل إهمالا تاما دور باقي عناصر الإنتاج الأخرى، كرأس المال والأرض والتنظيم ذلك أنها ترى أن قيمة أي سلعة تتحدد بالعمل فقط، كما أنها تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج هذه بين الدول مع أنها تنتقل وخاصة رأس المال[3].

**ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية**

وندرج أهمها والمتمثلة في أعمال السويديان **هكشر وأولين**

---

[1]_علي عبد الفتاح أبو شرار: **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 09.

[2]_محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص 18.

[3]_محمد أحمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، مؤسسة رؤية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 33، 34.

**نظرية ندرة أو وفرة عوامل الإنتاج:** لقد انتقد **هكشر وأولين** نظريتي **آدم سميث** و**ريكاردو** في تفسير ووضع الأسس التي تقام عليها التجارة الخارجية، وحسب نظريتهما فإن التخصص في الإنتاج الدولي الذي هو أساس التبادل الدولي يكون حسب وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل، الأرض) بمعنى التعامل يكون على أساس تبادل سلع ذات عامل متوفر، مقابل سلع ذات عامل نادر، فمثلا استراليا لديها عنصر الأرض متوفر أكثر من إنجلترا وهذه الأخيرة متوفرة على عنصري رأس المال واليد العاملة أكثر من أستراليا، وعليه فإن التبادل يتم على أساس أن أستراليا تبيع القمح لإنجلترا وتتخصص فيه نظرا لأن القمح يحتاج لوفرة عنصر الأرض، وإنجلترا تبيع منتج صناعي لأستراليا وتتخصص فيه

نظرا لتوفرها على العناصر المطلوبة له، إضافة إلى ما سبق يقر **هكشر وأولين** أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، وعليه فإنهما يريان أن تماثل أذواق المستهلكين شرط أساسي لهذه النظرية[1].

هذا ونجد أن أبرز الانتقادات الموجهة لهذه النظرية تمحورت في اقتصر التحليل على الاختلاف الكمي لعناصر الإنتاج وتم تجاهل الاختلاف النوعي كخصوبة التربة، كفاءة اليد العاملة؛ كما تميزت كسابقاتها بطابع السكون ولم تتطرق لحالة تطور أو تغير المزايا؛ وأيضا وضعت النظرية كل الدول في نفس المستوى إلا أنه هناك دول متخلفة وأخرى متطورة[2].

**ثالثا: النظريات الحديثة:**

لقد جاءت نظريات حديثة تخالف النظريات السابقة في شرح الأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية، وقد أدخلت عناصر جديدة والتي تعتبر حسب رأي أصحابها أساس قيام التجارة الخارجية.

**1- لغز ليونتيف:** حاول **ليونتيف** إثبات صحة الدراسات وأفكار المدرسة السويدية من خلال دراساته التطبيقية على الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتميز هذه الأخيرة بوفرة في عنصر رأس المال، ولهذا كانت التوقعات الأولية للباحث وغيره من المؤيدين لنموذج **هكشر- أولين** تقوم على ان الولايات المتحدة الأمريكية تنتج وتصدر السلع كثيفة عنصر رأس المال وتستورد السلع الكثيفة بعنصر العمل، غير أنه قد توصل إلى عكس ما أشارت إليه توقعاته، حيث وجد أن السلع المصدرة من الولايات المتحدة هي سلع

[1] ـ مجدي محمود شهاب: **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 58-60.

[2] ـ محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، 89-92.

كثيفة العمل والسلع المستوردة كثيفة بعنصر رأس المال، وهذا ما عرف في التجارة الخارجية بلغز **ليونيتيف**[1].

**2- نظرية دورة حياة المنتج لبوسنر ولفرنون:** أوضح المفكر **بوسنر** سنة 1961 في نظريته (الفارق التكنولوجي) أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا، ولكنه لم يبحث عن تفسير الكيفية التي بها سيتحقق التجديد في هذه الدولة أو تلك، ولقد استطاع **فرنون** أن يجيب عن هذا التساؤل في مقال له نشر سنة 1966، واسترشد في سبيل ذلك بسلع الاستهلاك التي يطلبها أصحاب الدخول المرتفعة أو بالسلع التي تسمح بإحلال رأس المال محل العمل، ويوضح في

نموذجه عن الولايات المتحدة الأمريكية والذي سماه بدورة حياة المنتج، أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بعد ذلك، فالتوسع في إنتاج السيارات في الدول النامية مثل آسيا وأمريكا اللاتينية على سبيل المثال (والتي كان إنتاجها مقتصرا على الدول المتقدمة فقط) هو أمر يدعو إلى التفكير في أن السيارات هي منتوج على وشك أن يصبح نمطيا[2].

**المبحث الثاني: المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية**

بما أن دراستنا تتمحور حول المناطق الحرة في البلدان العربية ودورها في التجارة الخارجية، فإننا نقف عند أهم المناطق التي تم إنشائها، وأيضا الدول التي أولت اهتماما كبيرا بهذه المناطق خاصة دول الشرق الأوسط، والتي نالت حصة الأسد من إجمالي المناطق المقامة في الوطن العربي، والبحث في تأثير هذه المناطق على حجم تجارتها الخارجية.

**المطلب الأول: المناطق الحرة في الدول العربية**

إن الدول العربية كغيرها من البلدان النامية سعت إلى تبني فكرة المناطق الحرة وذلك بالنظر إلى التجارب الناجحة لبعض المناطق في الدول النامية، ولكن رغم هذا الدراسات الدولية عن المناطق الحرة تشير إلى أن البلاد العربية والإفريقية منها سجلت أدنى مستويات النشاط، في مجال استراتيجيات التطور والتنمية المعتمدة على المناطق الحرة، فإن المناطق الحرة أصبحت منتشرة بشكل كبير في العديد من

[1] ـ سامي حاتم عفيف، مرجع سابق، ص ص 169، 170.

[2] ـ محمود يونس: **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 81-84.

الدول العربية، وفي طريقها إلى التزايد والتوسع، ومن أهم الدول العربية التي سارعت إلى تبني هذه المناطق نجد:

**أولا: المناطق الحرة في مصر**

تتمتع مصر بموقع متوسط، جعلها تستطيع تعزيز الروابط التجارية وفرص الاستثمار والأعمال، مع عدد من الأسواق العربية، الإفريقية والأوروبية، مما جعلها تعتبر من الدول العربية السباقة لتطبيق نظام المناطق الحرة، حيث أقيمت أول منطقة حرة في مصر عام 1902 حين عقد اتفاق خاص بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس، ويقضي هذا الاتفاق بإنشاء منطقة حرة برية بحرية لتوسيع وصيانة ميناء بور سعيد طبقا لاحتياجات التجارة. وتوجد الآن في مصر ثلاثة أشكال رئيسة هي: المناطق الحرة العامة، المناطق الحرة الخاصة، المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة[1].

وتعتبر أهم المناطق الحرة العامة القائمة في مصر المجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لاستقبال المشاريع هي:

**1- المنطقة الحرة بالإسكندرية:** تعتبر الإسكندرية المدينة الثانية والميناء الأول لمصر على البحر المتوسط، وتمتاز بشهرة تاريخية وعالمية عريقة، تبلغ مساحة المنطقة الحرة 1353 فدان* أي حوالي 5.7 مليون م$^2$، وتوجد المنطقة حرة بمدينة العامرية وتبعد عن المدينة الإسكندرية بـ 29 كلم وعن الميناء الجوي بـ 20 كلم وميناء الدخيلة بـ7 كلم ومطار الإسكندرية بـ25 كلم أما مطار برج العرب بـ20 كلم، تتصل الإسكندرية بمعظم مدن مصر بخطوط سكك حديدية، كما تتصل بأنحاء البلاد بعدة طرق برية مثل القاهرة الزراعي والصحراوي ومرسى مطروح غرباً، كما توجد شبكة طرق برية تربط الإسكندرية بالدلتا، وهذا كل يساهم على دفع وتنشيط حركة نقل البضائع من وإلى المنطقة بشكل جيد، وقد بدأ العمل في إنشائها المنطقة الحرة العامة سنة 1976[2].

**2- المنطقة الحرة بمدينة نصر القاهرة:** تقع هذه المنطقة بمدينة نصر شرق مدينة القاهرة، وتبعد حوالي 15كلم عن ميناء القاهرة الجوي حيث يسهل الاتصال بالأسواق الخارجية وتتميز بتوافر مصادر قريبة للقوى العاملة ووسائل النقل الأخرى وبدأ العمل في إنشائها سنة 1975، وتبلغ مساحتها الإجمالية 705600م$^2$، وقد خطط لها أن تكون منطقة للصناعات الخفيفة التي تعتمد على النقل الجوي في

---

[1]_نبيل الجداوي: **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر)**، مرجع سابق، ص 07.

*_**الفدان:** وحدة مساحة غير مترية، 01 فدان= 4200 م$^2$.

[2]_عبد السلام أبوقحف: **إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص231.

التصدير، وقد تم إنشاء أماكن خدمية بالمنطقة لتقديم وتوفير خدمات متميزة للمستثمرين والمشاريع المقامة داخل المنطقة مثل مكاتب لشركات التأمين المتخصصة، مكتب الهيئة القومية للبريد[1].

**3- المنطقة الحرة العامة ببورسعيد***: تقع مدينة بورسعيد في الشمال الشرقي لجمهورية مصر العربية، على مدخل قناة السويس الشمالي بضفتيه بورسعيد على الضفة الغربية في قارة إفريقيا وبورفؤاد على الضفة الشرقية في قارة آسيا، والذي يجعلها مركز اتصال بين الشرق والغرب في ملتقى طرق المواصلات الداخلية والخارجية، بعد تحويلها إلى مدينة حرة أضحت تربط حركة التجارة بين دول الشرق الأوسط وأوروبا والشرق الأقصى، فمحافظة بورسعيد عبارة عن شبه جزيرة يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب بحيرة المنزلة ومن الشرق يحدها محافظة شمال سيناء ومن الجنوب حدود محافظات دمياط والشرقية والدقهلية[2].

**4- المنطقة الحرة في السويس:** مدينة السويس ذات موقع إستراتيجي كميناء بحري وتجاري يطل على البحر الحمر عن التقائه بقناة السويس جنوبا وتعتبر حلقة وصل بين مصر وكل الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي، ويرجع تاريخ إنشاء المناطق الحرة في السويس إلى 1975 حيث تم إنشاء منطقة حرة تجارية بميناء بورتوفيق بالسويس، وقد خصص لإعداد عمليات صناعية خفيفة على مساحة قدرها 10000م$^2$ قابلة للتوسع في المنطقة المجاورة التي تقع خارج السور الجمركي التي تبلغ مساحتها أكثر من ثلاثين 30000م$^2$ إلا أن الظروف مع إسرائيل حال دون نشاط المنطقة رغم وقوعها في ملتقى تجارة الشرقين الأوسط والأقصى، وتوجد منطقتين حرتين بالسويس وهما[3]:

- ✓ **المنطقة الحرة العامة ببورتوفيق:** تقع على خليج السويس وملاصقة لميناء السويس على المدخل الجنوبي لقناة السويس وتبلغ مساحتها 75660م$^2$، وبدأ العمل لإنشائها سنة 1975 وتضم العديد من المشاريع التي يمارس معظمها تموين وخدمة البواخر بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية وخاصة مع التعلق بالبترول.
- ✓ **المنطقة الحرة العامة بالأدبية:** تقع على مساحة خليج السويس مباشرة في المنطقة الواقعة بين معهد علوم البحار وميناء الصيد على هيئة شريط ساحلي، وتقدر مساحتها 03 أضعاف منطقة بورتوفيق

[1]_الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على الموقع: www.gafinet.org/FreeZones.aspx،

[2]_أمل مصطفى عصفور: **تقييم تجربة المنطقة الحرة ببورسعيد من منظور إستراتيجي**، الملتقى العربي الثاني "**إدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي 2006، ص ص 01، 02.

[3]_أحمد نبيل محمد الجداوي: **المناطق الحرة في مصر (النشأة التطور الأهمية)**، مرجع سابق، ص 31.

حوالي 247208م$^2$ وتم إنشائها سنة 1996، وهي متعددة الأنشطة من تصنيع وتخزين وخدمات، وترتبط السويس بكل من الإسماعيلية والقاهرة وسفاجا بطريق برية حديثة وكذا بالسكك الجديدة مع القاهرة والإسماعيلية.

**5- المنطقة الحرة بالإسماعيلية:** تتوافر بها مقومات التوطن الصناعي وتقع على أهم مجرى ملاحي عالمي وهو قناة السويس كما تقع المدينة في موقع متوسط بين بورسعيد في شمال قناة السويس على البحر المتوسط وميناء السويس جنوب قناة السويس على خليج السويس والبحر الأحمر وترتبط بشبكة مواصلات برية بمنطقة وسط الدلتا النيل والقاهرة ومدن قناة السويس وسيناء، تقع المنطقة الحرة العامة خارج مدينة الإسماعيلية على الطريق الرئيسي (القاهرة-بورسعيد) غرب مدينة الإسماعيلية وتبلغ مساحتها 775 فدان أي ما يقارب 3.25 كلم$^2$، وقد تم تجهيزها بالمرافق اللازمة لاستقبال المشاريع وهذا في سنة 1993 وهي من أحدث المناطق ونشير أن تهيئة المنطقة الحرة استغرقت أزيد من 10 سنوات (1979)، وتنفرد المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية بتخفيض القيمة الإيجارية بنسبة 50% عن باقي المناطق الحرة (98-2002) ثم أعيد تثبيته لمدة خمس سنوات أخرى (2003-2007)[1].

**6- المنطقة الحرة العامة بدمياط:** تتميز المنطقة الحرة العامة بدمياط بعدة مزايا تضعها في مصاف أولى المناطق الحرة مستقبلاً من حيث الأهمية الاقتصادية والتنمية وفيما يلي إنجاز للملامح الرئيسية لها، وتم الموافقة على إقامة منطقتين حرتين بدمياط وهما[2]:

- ✓ **المنطقة الصناعية:** تقع في موقع جغرافي متميز على البحر المتوسط ملاصقاً تماما لميناء دمياط وقريبة من فرع دمياط لنهر النيل ومتوسط الحدود الشمالية بشرق الدلتا كما يبعد مسافة 45 كلم غرب ميناء بور سعيد والمدخل الشمالي لقناة السويس وتبلغ مساحة المنطقة 0.8 كلم$^2$ (190 فدان) تم تخصيص 20% لاستقبال مشاريع التخزين.
- ✓ **المنطقة التخزينية:** تبلغ مساحتها 1.72كلم$^2$ (445 فدان) وجاري تجهيزها بالبنية الأساسية لاستقبال المشاريع، وترتبط بالقاهرة والإسكندرية بالخطوط البرية وخطوط السكك الحديدية بالإضافة إلى الطريق الدولي الساحلي الذي يربط المشرق العربي بالمغرب العربي عبر سيناء بمحاذاة شاطئ البحر الأبيض

[1] ـ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مرجع سابق.

[2] ـ نفس المرجع السابق.

المتوسط مارا بدمياط شمال غرب المنطقة بـ03 كلم، وهي أحدث منطقة حرة بمصر بدأت في العمل في نهاية التسعينيات رغم أن تهيئتها انطلقت في سنة 1987.

**7- المنطقة الحرة العامة الإعلامية:** تتميز مدينة السادس من أكتوبر بقربها من الجيزة والقاهرة والإسكندرية فضلا عن وجود شبكة من الطرق والمواصلات التي تربط بينها وبين المدن المحيطة بها، وارتفاعها عن سطح البحر منحها مناخا لطيفا صيفا وشتاءا وكذا تصميمها المعماري المتميز، فالمنطقة الحرة العامة الإعلامية (بمدينة الإنتاج الإعلامي) رأت النور بتاريخ 2000/2/24 حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (411) لسنة 2000 بالموافقة على إنشاء منطقة حرة عامة ذات طبيعة خاصة بمدينة السادس من أكتوبر، تخصص لنشاط الإنتاج الفني والإعلامي والأنشطة الإنتاجية والخدمية المرتبطة به على مساحة حوالي 3 كلم$^2$، وتعامل معاملة الخارج وهي الأولى في جمهورية مصر العربية[1].

**ثانيا: المناطق الحرة في الإمارات**

لقد شهد منتصف الثمانينات من القرن العشرين، إقامة مناطق حرة عديدة في الإمارات، حيث تعد دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية التي تنفرد حاليا بتجربة متميزة في مجال إقامتها ومن أهم هذه المناطق نذكر:

**1- منطقة جبل علي بدبي:** تعتبر المنطقة الحرة في جبل علي أول المناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أصدر صاحب السمو راشد بن سعيد آل مكتوم في ماي 1980 مرسوما بإنشائها[2]؛ وقد تم إنشاء سلطة المنطقة الحرة، كهيئة حكومية مسؤولة عن الإشراف على المنطقة الحرة في جبل علي، بموجب مرسوم صادر عن حكومة دبي بتاريخ 09 فيفيري1985، وتضمنت مسؤوليات السلطة إصدار التراخيص للشركات التي ترغب في مزاولة العمل وتقديم المساعدة والخبرة الفنية، كالمساعدة في التزويد بمصادر الطاقة والقوى العاملة المتضمنة توظيف العمالة وإعداد تأشيرات الإقامة وتوفير السكن والمواصلات، والمرافق والخدمات الطبية بالإضافة إلى خدمات التأمين والرد على استفسارات وطلبات المستثمرين، ولتحديد النظم القانونية التي تحكم المنطقة، صدرت اللائحة التنفيذية رقم 99/1 وفقا للقانون 02 لسنة 1986، وقد منحت المنطقة الحرة امتيازات كثيرة لجذب رؤوس الأموال واستثمارها كالإعفاء من الضرائب والقيود التجارية، وتوفير العمالة ذات الخبرة المطلوبة من سوق العمل بسهولة ويسر، والإعفاء من وجود الشريك المواطن وذلك

[1]_أحمد نبيل محمد الجداوي: **المناطق الحرة في مصر (النشأة التطور الأهمية)**، مرجع سابق، ص 33.

[2]_أحمد الكواز: **هيكل وتحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص 25.

بموجب القانون الذي ينص على أن المنطقة الحرة لها كيانها القانوني بتوفير البنية الأساسية من مرافق وإنشاءات، في تجهيز المكاتب والمصانع والمستودعات الجاهزة للإيجار[1].

**2- المنطقة الحرة في الفجيرة:** والتي تم إنشائها في سنة 1987 في إمارة الفجيرة التي تقع خارج مضيق هرمز بوابة شرقية لدولة الإمارات العربية المتحدة تربط بين أسواق دول الخليج العربية وشبه القارة الهندية والشرق الأوسط وأوروبا ومركزا لإعادة تصدير البضائع بين الشرق والغرب بعد أن نجحت السياسات التي وضعتها لجذب الاستثمارات الخارجية وإقامة شراكه اقتصادية تجارية مع العديد من المؤسسات الاستثمارية العالمية مما حول إمارة الفجيرة إلى أحد المراكز الاقتصادية المهمة في منطقة الخليج، وقد ساعد هذا في إنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية في ميادين الصناعة ولخدمات والسياحة والترويج التجاري[2].

**3- المنطقة الحرة في عجمان:** تأسست منطقة عجمان الحرة بموجب مرسوم أميري رقم 06 لعام 1988 وتعديله بمرسوم أميري رقم 03 لعام 1996، حيث تقع المنطقة الحرة بعجمان بالقرب من الخليج العربي عند ملتقى الأسواق الإقليمية لعرض وتسويق السلع والمنتجات المصنعة فيها، وقد نجحت منطقة عجمان الحرة في استقطاب العديد من المؤسسات والشركات والمصانع للمنطقة الحرة، ويعاد التصنيع، التجميع، المعالجة، التخزين، التعبئة، التوزيع والتجارة العامة من أهم النشاطات التي تتوافر في منطقة عجمان الحرة، وتشمل مشاريع تخزين وتوزيع المواد البترولية، تجميع الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والحاسب الآلي، ومواد البناء وصناعة الألبسة والمواد الغذائية، والتجارة ومشاريع أخرى كثيرة[3].

**4- المنطقة الحرة بالحمرية الشارقة:** التي تم إنشاؤها في 1995 وتغطي مساحة قدرها 10 ملايين متر مربع، ويعتبر هدف جذب الصناعات الثقيلة من أولويات الإستراتيجية للمنطقة ولكنها تعمل في مجالات الأغذية والملابس والنسيج والألياف الحديدية ومواد البناء والأصباغ والسيارات[4].

**5- المنطقة الحرة بأبوظبي:** أنشأت بمقتضى القانون رقم 06 لسنة 1996 القاضي بإعلان جزيرة السعديات بأبوظبي كمنطقة حرة لتداول السلع والمواد الأولية.

**6- المنطقة الحرة الإلكترونية بدبي:** صدرا المرسوم الحكومي بإنشاء المنطقة الحرة بدبي بتاريخ 31 جانفي 2000، بهدف إنشاء منطقة حرة تعرف باسم منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام،

---

[1]_عبد الرحمان تيشوري: **المنطقة الحرة في جبل علي**، على الموقع muhalab.com/en/?p=43،

[2]_سلطة المنطقة الحرة بإمارة الفجيرة على الموقع: www.fujairahfreezone.com،

[3]_سلطة المنطقة الحرة بعجمان على الموقع: www.afza.gov.ae،

[4]_سلطة المنطقة الحرة بإمارة الشارقة على الموقع: www.hfza.ae،

وهي هيئة اعتبارية لها استقلالها المالي والإداري، وموقعها في المنطقة الحرة الواقعة في جبل علي، ويدير هذه الهيئة سلطة المنطقة الحرة[1].

**ثالثا: المناطق الحرة في الجزائر**

جاءت فكرة إنشاء المناطق الحرة في الجزائر، والتي تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5، الذي خصص الفصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة، وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17، والمتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة، حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيه مختلف عمليات الاستيراد والتصدير، والتخزين والتحويل وإعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة، بشرط أن تكون أنشطة هذه الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي تحكم التجارة الخارجية، وفي إطار المشروع الوطني لإقامة المناطق الحرة، أوكلت مهمة اختيار موقع المنطقة الحرة الأولى المنطقة الحرة ببلارة ولاية جيجل إلى الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، بطلب من وكالة ترقية الاستثمارات بعد اقتراح 16 منطقة في الولاية وتم رسميا إنشائها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في05 أفريل1997، وتعتبر منطقة حرة صناعية للتصدير، وتم اختيار بلارة بحكم الموقع والإمكانيات والهياكل والبينة القاعدية المتوفرة بولاية جيجل[2].

**رابعا: المناطق الحرة في الأردن:**

تعتبر المناطق الحرة الأردنية واجهة استثمارية هامة ومركزا رياديا في تقديم الخدمات الاستثمارية والتزاما بهذا الدور فان المؤسسة تعمل على تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة الهادفة إلى تحقيق رؤيتها المتمثلة بمناطق حرة جاذبة للاستثمارات محليا وإقليميا وعالميا حيث. بدأت فكرة المناطق الحرة الأردنية عام 1973بإنشاء أول منطقة حرة في مدينة العقبة لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة تجارة الترانزيت، ونظرا للنجاح الذي حققته هذه المنطقة، فقد تم الشروع بإنشاء مؤسسة المناطق الحرة كمؤسسة مستقلة ماليا وإداريا عام 1976، ومن مهامها إنشاء وإدارة واستثمار المناطق الحرة[3]؛ وقد تم تطوير وإنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة على النحو التالي:

---

[1] ـقانون منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام رقم (1) لسنة2000، ديوان سمو الحاكم، حكومة دبي.

[2] ـمحمد بوشنافة وأحمد تميزار، مرجع سابق، ص 06.

[3] ـحيدر عبيسات: **تطور جودة الخدمات المقدمة في مؤسسة المناطق الحرة وأثرها على رضا متلقي الخدمات**، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، عمان، الأردن، أفريل2005، ص 04.

✓ **المناطق الحرة العامة:** وهي المناطق التي تشرف مؤسسة المناطق الحرة على إدارتها والاستثمار فيها وتشمل ما يلي[1]:

1- **المنطقة الحرة بالزرقاء:** أنشئت هذه المنطقة عام 1983 على شبكة طرق دولية تربط الأردن بالدول المجاورة، وقد خصص لها 5.2 ألف دونم*، أي ما يعادل تقريبا 5217 ألف متر مربع، تم تأهيل وتطوير حوالي أربعة ألاف دونم وهي مشغلة بنسبة 100%، ومن أهم الأنشطة التي يتم مزاولتها في المنطقة هي الأنشطة الصناعية، التجارية والخدمية وتتمثل أساسا في تخزين بضائع وسيارات؛

2- **المنطقة الحرة بالسحاب:** تم افتتاحها عام 1997 بمساحة 70 دونما أي حوالي 67 ألف متر مربع في مدينة الملك عبد الله الثاني لخدمة المستثمرين الصناعيين فيها وهي مشغله بنسبة 100%، وتعد النشاطات الصناعية والتجارية (تخزين بضائع) هي السائدة في المنطقة؛

3- **المنطقة الحرة بمطار الملكة علياء الدولي:** تم افتتاحها عام 1998 بمساحة 20 دونما وقد تم توسيعها لتبلغ 30 دونم في سنة 2003 أي ما يقارب 30 ألف متر مربع، وذلك لتخزين البضائع المارة عبر المطار وهي مشغله بنسبة 100%، تقوم هذه المنطقة بتنظيم ورقابة أنشطة المناطق الحرة الخاصة في المطارات المدنية، وتعرف بأنها ذات طابع تجاري حيث يعد تخزين بضائع النشاط الغالب في المنطقة؛

4- **المنطقة الحرة بالكرك:** أنشئت عام 2001 بمساحة 143 دونما بما تقدر بـ 138 ألف متر مربع، وتقع داخل مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية، وقد باشرت العمل في الربع الأخير من عام 2003 ونسبة الإشغال فيها 15%، تقوم هذه المنطقة بتنظيم ورقابة أنشطة المناطق الحرة الخاصة الواقعة في إقليم الجنوب، وبلغت نسبة الأشغال فيها 47%، وهي منطقة حرة صناعية وتجارية وتخزين؛

5- **المنطقة الحرة بالكرامة:** تم افتتاح المرحلة الأولى من المنطقة الحرة الكرامة التي تقع على الحدود الأردنية العراقية في نهاية عام 2004 بمساحة 320 دونم لتكون ميناء بريا لكافة النشاطات الاقتصادية محاذيا للمركز الجمركي الجديد على البوابة الأردنية العراقية، ونسبه الأشغال في المرحلة الأولى 10%، تم تطورت الأشغال فيها لتتجاوز 60% نهاية 2009، لتصبح تتربع على مساحة قدرها 2 مليون متر مربع، وتعد هذه المنطقة بكونها منطقة ذات نشاط صناعي وتجاري؛

---

[1] ـ مديرية التخطيط والتطوير: **التقرير السنوي لعام 2009**، مؤسسة المناطق الحرة، وزارة المالية، عمان، الأردن، ص ص 09-11.

* ـ **الدونم:** وحدة مساحة غير مترية، ويعادل الدونم الواحد 1000 م$^2$.

- ✓ **المناطق الحرة الخاصة:** جاءت فكرة المناطق الحرة الخاصة تنفيذا لتوجه الحكومة بتفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي وإسهامه في عملية التنمية والتي تستدعي رؤوس أموال كبيرة تساهم في استيعاب جزء من العمالة الوطنية واستغلال الموارد الأولية المحلية، ويعمل تحت مظلة قانون المؤسسة الحرة 34 منطقة حرة خاصة حتى نهاية عام 2009 منها منطقتان لا تزال قيد الإنشاء، وتمارس نشاطات اقتصادية متنوعة وتستفيد من الميزة النسبية للمنطقة المقامة فيها وتستفيد من الإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها المناطق الحرة العامة[1].

**خامسا: المناطق الحرة في سوريا**

تعود تجربة المناطق الحرة السورية إلى عام 1952 عندما أنشئت أول منطقة حرة في مدينة دمشق، وتتوزع المناطق الحرة القائمة في الجمهورية العربية السورية على ساحل البحر الأبيض المتوسط وفي مطار دمشق الدوليوفي مواقع هامة داخل القطر بشكل يجعل لهذه المناطق أهمية إستراتيجية خاصة والمناطق الحرة القائمة في القطر حاليا وتتوزع المناطق الحرة القائمة في الجمهورية العربية السورية على ساحل البحر الأبيض المتوسط وفي مطار دمشق الدولي وفي مواقع هامة داخل القطر بشكل يجعل لهذه المناطق أهمية إستراتيجية خاصة، والمناطق الحرة القائمة في القطر حاليا هي: دمشق، مطار دمشق الدولي، عدرا، حلب، اللاذقية، اللاذقية المرفئية، طرطوس؛ أما المناطق الحرة المحدثة فهي: الحسكة، دير الزور، طرطوس المرفئية، حمص؛ ويمارس ضمن هذه المناطق النشاط (الصناعي، التجاري، الخدمي، المصرفي، التأمين) وذلك استنادا إلى نظام الاستثمار في المناطق الحرة السورية الصادر بالمرسوم 40 لعام 2003 ويعتبر هذا النظام نقله نوعية في مجال عمل المناطق الحرة السورية لما إضافة من أنشطة جديدة لم تكن موجودة في السابق حيث سمح بممارسة الأنشطة الخدمية بمختلف أنواعها وإقامة النقاط والمناطق الحرة الخاصة، وتم الترخيص لإقامة أول منطقة حرة خاصة في سوريا في منطقة الكسوة إضافة إلى ذلك هنالك العديد من المشاريع الرائدة، مثل مشروع المدينة الصينية في المنطقة الحرة بعدرا[2].

**سادسا: المناطق الحرة في باقي الدول العربية**

وهناك العديد من الدول التي قامت بإنشاء المناطق الحرة ومن أهمها هي:

[1]_حيدر عبيسات، مرجع سابق، ص 05.

[2]_عدنان سليمان، مرجع سابق، ص 12.

- ✓ **المناطق الحرة في اليمن:** بعد قيام الوحدة اليمنية في 1990 تم تعيين مدينة عدن كعاصمة اقتصادية وتجارية لليمن، ووضعت الحكومة ضمن أولويات مهامها الاقتصادية الاستفادة القصوى من إمكانية عدن (الجغرافية، الاقتصادية والبشرية) وتطويرها وتأهيلها لإقامة منطقة حرة متكاملة تجعل من مدينة عدن مركزا للتجارة الدولية وقاعدة ينهض عليها الاقتصاد الوطني، وفي عام 1991 تم إعلان المنطقة حرة في عدن، وتضمن القرار رقم 65 لعام 1993 تحديد 15 موقعا في مدينة عدن لإقامة مشاريع المنطقة الحرة، ويبلغ إجمالي مساحة هذه المواقع حوالي 323480 م$^2$، وتعمل المنطقة الحرة بعدن وفق القانون رقم 40 لعام 1993 وهو من القوانين النموذجية التي تقدم ضمانات وحوافز كافية ومغرية للاستثمار بالمناطق الحرة وتتنوع مجالات الاستثمار في المنطقة الحرة بعدن بين الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية الخاصة والتي تشمل على المشاريع (الصناعية، التخزين، التبريد، التجارة، السياحة، الخدمات العامة، المهن والحرف)[1].
- ✓ **المناطق الحرة في العراق:** يوجد في العراق ثلاث مناطق حرة عاملة وهي جميعها تابعة للهيئة العامة للمناطق الحرة وتعمل وفقا لقانون المناطق الحرة رقم 3 لسنة 1998 والتوجيهات الصادرة عن إدارة المناطق الحرة وتعليمات تنظيم عمل المستثمر رقم 4 لسنة 1999[2]:

**1- المنطقة الحرة في خور الزوبير:** تقع المنطقة إلى الجنوب الغربي من مدينة البصرة وعلى بعد 40 كلم منها وبمساحة 400 دونم قابلة للتوسع وتتميز بموقعها الاستراتيجي المطل على الخليج العربي، كما أنها تمتلك عمقا سوقيا وتجاريا نحو السوق العراقية والخليجية، كما أنها قريبة من ميناء خور الزبير ذي البنية الإرتكازية الأساسية المتكاملة كالأرصفة وخدمات الموانئ إضافة لقربها من مواقع الخامات والمواد الأولية والسلع المصنعة؛

**2- المنطقة الحرة في نينوى:** تقع هذه المنطقة في شمال القطر في محافظة نينوى على طريق الموصل وزاخو ويبعد حوالي 20 كلم شمال الموصل وبمساحة 160 دونم قابلة للتوسع، وتتميز هذه المنطقة بموقع جغرافي وسيط فهي تقع على مفترق الطرق البرية والسكك الحديدية في اتجاهات مختلفة إلى تركيا وسوريا والأردن وموانئ البصرة، كما أنها قريبة من مصادر الطاقة والمواد الأولية والأيدي العاملة الماهرة.

---

[1] ـ محمد الحمادي، مرجع سابق، ص 02.

[2] ـ إكرام عبد العزيز عبد الوهاب وباسم عبد الهادي حسن، مرجع سابق، ص ص 09-11.

3- **المنطقة الحرة في القائم**: تقع المنطقة في الشمال الغربي من الوطن في محافظة الأنبار وعلى الحدود العراقية-السورية وتبعد بحدود 400 كلم عن بغداد وبمساحة 28 دونم قابلة للتوسع، وترتبط بمحافظة نينوى بالطريق البري (راوه-موصل) بطول 270 كلم وصولا إلى الحدود التركية وترتبط بالطريق البري (القائم-بغداد-البصرة) بطول 900 كلم تقريبا وصولا إلى الخليج العربي.

- ✓ **المناطق الحرة في السودان:** تأسست الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة في سبتمبر عام1993 بموجب مرسوم تشريعي من المجلس الوطني ومصادقة رئيس الجمهورية وفقا لقانون الشركات لعام 1925، قامت الشركة بإنشاء المناطق الحرة في كل من[1]:

1- **منطقة البحر الأحمر الحرة:** تحتل منطقة البحر الأحمر الحرة موقعا متميزا علي ساحل البحر الأحمر علي بعد 38 كلم جنوب بورتسودان و20 كلم شمالي مرفأ سواكن و17 كلم جنوب مطار بورتسودان كما إنها ترتبط بالطريق القومي البري الممتد من ميناء بور تسودان إلي الخرطوم، وتبلغ المساحة الكلية لمنطقة البحر الأحمر الحرة وفق قانون المناطق والأسواق الحرة لعام 1994 حوالي 600 كلم$^2$، وتم تخطيط مساحة 26 كلم$^2$ لكي تكون منطقة حرة متعددة الأغراض تضم استثمارات في المجالات التجارية، الصناعية والخدمية وقد تم افتتاح المنطقة وإشهارها رسميا في فبراير 2000؛

2- **منطقة قري الحرة (الجيلي):** تقع هذه المنطقة علي بعد 70 كلم شمال الخرطوم وتغطي مساحة 26 كلم مربع وتتميز بكونها تهتم بهوية البنية الاقتصادية للمنطقة باعتبارها مؤهلة لطفرة تنموية اقتصادية وفق موجهات الخطة الهيكلية الشاملة والتي صممت لتنفيذها في خمس مراحل متعاقبة تمتد إلي 17 عاما، ابتداء من سنة 2005.

- ✓ **المناطق الحرة في المغرب:** يعود وجود منطقة تجارية حرة بطنجة إلى يناير 1962 حيث كانت منطقة ضيقة داخل الميناء وتتمتع بالإعفاءات من القيود فيما يخص دخول وخروج المنتجات، في حين يعود التشريع القانوني المحدث للمنطقة الحرة للتصدير بطنجة، كأول منطقة من الجيل الجديد، إلى سنة 1995 وقد دخل شطرها الأول للعمل سنة 2001 وشطرها الثاني 2005، وقد أعلنت وزارة التجارة الخارجية المغربية أنه توجد مناطق حرة للتصدير قيد الإنشاء وهي: منطقة حرة بالعيون-الداخلة ومنطقة حرة بالناظور-كبدانة[2].

---

[1]_مبارك عبده صالح وأحمد محمد عبد الرحمان: **تجربة الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة المحدودة**، الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم المناطق الحرة**، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 27-31 مارس، 2005، ص ص 58-60.

[2]_بدون مؤلف: **المناطق الحرة للتصدير: أية آفاق؟**، جريدة المناضلة المغربية، العدد 24، الصادر بتاريخ 10 فيفري 2010، أغادير، المغرب.

**المطلب الثاني: المناطق الحرة وتأثيرها على التجارة الخارجية في الدول العربية**

بعد التعرف على أهم المناطق الحرة العربية نأتي الآن لنحاول معرفة دور هذه المناطق في تنشيط التجارة الخارجية ومساهمة هذه المناطق في زيادة التبادل التجاري في الدول العربية من خلال استعراض لحركة التجارة في هذه المناطق ومدى مساهمتها في التجارة الخارجية الكلية للبلد.

**أولا: في مصر**

ويمكن توضيح أداء هذه المناطق وتأثيرها على التجارة الخارجية وذلك خلال الفترة الممتدة من 2002-2007 من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم 02: أداء المناطق الحرة بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية السلعية للسنوات 2002-2007**

الوحدة: مليون دولار

| البيان | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الصادرات السلعية | 4678 | 6161 | 7676 | 10652 | 13720 | 15876 |
| إجمالي الواردات السلعية | 12496 | 10878 | 20509 | 19815 | 20614 | 26546 |
| إجمالي التجارة الخارجية السلعية | 17174 | 17039 | 28185 | 30467 | 34334 | 42422 |
| صادرات المناطق الحرة | 432 | 385 | 454 | 1189 | 1604 | 2594 |
| واردات المناطق الحرة | 1232 | 1519 | 1463 | 2515 | 2927 | 4044 |
| إجمالي تجارة المناطق الحرة | 1664 | 1976 | 1917 | 3704 | 4531 | 6638 |
| نسبة صادرات المناطق الحرة الصادرات الكلية | %9.25 | %6.25 | %6 | %11.15 | %11.20 | %16.35 |
| نسبة الواردات المناطق الحرة للواردات الكلية | %9.85 | %14 | %7.20 | %12.70 | %14.20 | %15.25 |
| نسبة التجارة المناطق الحرة لإجمالي للتجارة | %9.7 | %11.6 | %6.8 | %12.15 | %13.20 | %15.65 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات نقطة التجارة الدولية المصرية 2008.

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن، النسبة المئوية لصادرات المناطق الحرة إلى إجمالي الصادرات في البلد قد عرفت تطورا ملحوظا حيث ارتفعت من 9.25% سنة 2002 إلى 16.35% في سنة 2007، ولكنها عرفت تراجعا ملحوظا في السنتين 2003، 2004 حيث نجد أن نسبة صادرات المناطق الحرة المصرية إلى إجمالي الصادرات قد انحصر في 6% وهذا راجع إلى قانون إلغاء المنطقة الحرة ببورسعيد، أما فيما يخص الواردات فقد عرفت تطورا ونمو هي الأخرى من 9.85% في سنة 2002 ليصل إلى 15.25% سنة 2007، وهذا ما انعكس عموما على تطور مساهمة المناطق الحرة في التجارة الخارجية السلعية في حيث نجد أنها سجلت من 2002 وحتى 2007 قفزة نوعية من 9.7% إلى

15.65%، وهذا راجع إلى مكانة المناطق الحرة في مصر حيث وصلت نسبة مساهمة المناطق الحرة في إجمالي التجارة الخارجية إلى حدود 6.6 مليار دولار في سنة 2007.

**ثانيا: في الأردن**

تلعب المناطق الحرة دورا هاما في التجارة الخارجية الأردنية حيث تعد أهم الركائز التي تقوم عليها الصادرات في هذا البلد والجدول الموالي يبين أداء هذه المناطق وانعكاسها على القطاع ككل.

**الجدول رقم 03: صادرات المناطق الحرة بنسبة لإجمالي الصادرات الكلية لسنوات 2002-2008**

الوحدة: مليون دينار أردني

| البيان | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الصادرات | 1963.9 | 2184.95 | 2753.5 | 3049.7 | 3689.9 | 3784.7 | 5180.4 |
| إجمالي الواردات | 3191 | 3600.2 | 5148.1 | 6606 | 7274.6 | 99106.6 | 12176.1 |
| صادرات المناطق الحرة | 1140 | 1655 | 2421 | 2170.6 | 2343.7 | 2662.1 | 3332.9 |
| نسبة صادرات المناطق الصادرات الكلية | %58.04 | %75.75 | %87.93 | %71.17 | %63.51 | %70.33 | %64.35 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني 2002-2008 والتقارير السنوية الصادرة عن مؤسسة المناطق الحرة لسنوات 2003-2009.

من خلال الجدول نجد بأن نسبة صادرات المناطق الحرة الأردنية قد تطورت من 58% في عام 2002، لتصل إلى حوالي 64% خلال عام 2008، كما نجد أن النسب المئوية لصادرات المناطق الحرة الأردنية قد شهدت انتعاشا في الفترة 2003 وحتى 2007، حيث وصلت في عام 2004 إلى نسبة تقارب 88% وهذا راجع إلى فترة رفع الحصار الاقتصادي على العراق مما أدى إلى انفتاح السوق العراقية على الأسواق الخارجية ومن أهمها السوق الأردنية، ومن خلال النسب نجد أن المناطق الحرة الأردنية تحتل مكانة هامة في الصادرات حيث تشكل ما يربوا عن نصف إجمالي الصادرات بل تعداه في بعض السنوات حيث بلغت ما يقارب الثلثين خاصة بعد سنة 2003، غير أننا سجلنا تراجعا محسوسا في سنة 2008، وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية نظرا لكون بعض الشركات والمؤسسات العاملة في المناطق الحرة الأردنية هي فروع لشركات الأم التي اهتزت وتضررت بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

**ثالثا: الإمارات**

بلغ إجمالي تجارة المناطق الحرة بدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث القيمة لعام 2009 حوالي 286.634 مليار درهم، منها 167.897 مليار درهم قيمة الواردات، 118.737 مليارا قيمة الصادرات، وبذلك يبلغ إجمالي حجم التجارة العام (تجارة خارجية غير نفطية) لدولة الإمارات العربية

المتحدة من حيث القيمة لعام 2009 حوالي 974 مليار درهم، منها 615.3 مليار درهم قيمة الواردات، 331.7 مليارا قيمة الصادرات. وتشكل نسبة تجارة المناطق الحرة من إجمالي التجارة الخارجية للدولة ما يقارب 30%. حيث كانت نسبة صادرات المناطق الحرة لإجمالي الصادرات 35.80%، في حين سجلت نسبة واردات المناطق الحرة لإجمالي الواردات ما يقارب 27.30%، وهذا ما يوضح المكانة الهامة التي تحتلها المناطق الحرة في دولة الإمارات[1].

**رابعا: سوريا**

سجلت المناطق الحرة السورية تطورا ملحوظا في تطور أداء مناطقها الحرة وما يتبع ذلك من حركية أكبر على التبادل التجاري وهذا ما سنراه في الجدول التالي:

**الجدول رقم 04: أداء المناطق الحرة السورية وانعكاسه على التجارة الخارجية**

**الوحدة: مليون ليرة سورية**

| البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 216190 | 243179 | 315919 | 265039 | 260145 |
| الواردات | 187535 | 220744 | 235754 | 236768 | 327019 |
| إجمالي التجارة الخارجية | 403725 | 463923 | 551673 | 501807 | 587164 |
| إجمالي تجارة المناطق الحرة | 43814.234 | 69818.286 | 88231.776 | 66593.198 | 125385.848 |
| نسبة تجارة المناطق الحرة إلى التجارة الخارجية الكلية | %10.85 | %15.05 | %16 | %13.27 | %21.35 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات تقارير المكتب المركزي للإحصاء السوري من 2000-2005.

من خلال الجدول يظهر لنا أن مساهمة المناطق الحرة في التجارة الخارجية ارتفع من 11% سنة 2000 ليصل إلى حدود 21.5% في سنة 2004، وهذا راجع للمكانة المرموقة التي تحتلها المناطق الحرة السورية، حيث ساهمت قرارات إنشاء مناطق حرة جديدة مثل الحسكة، دير الزور، حمص وإلى الحوافز والتسهيلات، وأيضا تطوير نظام داخلي جديد وفق بنى وهياكل إدارية جديدة بالنسبة لإدارة المناطق الحرة، في جعلها من أهم منافذ للتبادل التجاري في الدولة.

**خامسا: اليمن**

تعد اليمن من الدول السباقة في تطبيق فكرة المناطق الحرة ولكن ونظرا لبعض المعوقات لم ترقى المنطقة الحرة بعدن إلى الأهداف التي سطرت لها ولكن رغم هذا تلعب المنطقة دورا هاما في التبادل

[1]_الهيئة الإتحادية للجمارك: **النشرة الإحصائية الجمركية لدولة الإمارات**، العدد الثالث، الإمارات، أفريل 2010.

التجاري للدولة باعتبارها منفذا هاما على البحر الأحمر والجدول الموالي يظهر أداء هذه المنطقة وانعكاسه على التجارة الخارجية.

**الجدول رقم 05: صادرات وواردات المنطقة الحرة بعدن لإجمالي التجارة الخارجية في اليمن في السنوات 2005-2009**

**الوحدة: مليون ريال يمني**

| البيان | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الواردات | 1029881.771 | 1196811.419 | 1693895.000 | 2087876.318 | 1861664.076 |
| إجمالي الصادرات | 1074549.468 | 1316197.658 | 1256416.738 | 1519162.487 | 1270134.432 |
| إجمالي التجارة الخارجية | 2104431.239 | 2513009.077 | 2950311.738 | 3607038.805 | 3131798.508 |
| صادرات المنطقة الحرة | 6115.464 | 11520.994 | 14710.495 | 19057.649 | 14620.867 |
| واردات المنطقة الحرة | 64483.266 | 92789.630 | 149642.392 | 191809.891 | 222848.597 |
| إجمالي تجارة المنطقة الحرة | 70598.730 | 104310.624 | 164352.887 | 210867.540 | 237469.464 |
| نسبة صادرات المنطقة الحرة للصادرات الكلية | %0.60 | %0.87 | %1.14 | %1.25 | %1.15 |
| نسبة واردات المنطقة الحرة للواردات الكلية | %6.26 | %7.75 | %8.83 | %9.19 | %11.97 |
| نسبة تجارة المنطقة الحرة للتجارة الكلية | %3.35 | %4.15 | %5.57 | %5.85 | %7.58 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالرجوع إلى التقارير الصادرة من الجهاز المركزي اليمني 2005- 2010.

من خلال قراءة أولية للجدول يظهر جليا أن نسبة صادرات المناطق الحرة إلى الصادرات الكلية لا تشكل سوى 1.15% وهذا راجع إلى بنية المنطقة ونوعها حيث تعد منطقة عدن منطقة حرة تجارية أكثر منها صناعية ولهذا نجد أن حجم وارداتها أكبر بكثير من حجم صادراتها، حتى أن نسبة الواردات قاربت 12% في سنة 2009 من إجمالي الواردات الكلية وهذا ما رده الكثير من الخبراء إلى المعوقات الأمنية والاقتصادية والإدارية التي أدت إلى هروب المستثمرين وبالتالي أصبحت الواردات السمة الغالبة على نشاط المنطقة الحرة، ويظهر من خلال الجدول كذلك تطور نسبة إجمالي التجارة في المنطقة الحرة لإجمالي التجارة الخارجية من 3.35% في سنة 2005 ليصل إلى 7.58% في سنة 2009 وهذا راجع كما أسلفنا إلى تطور حجم الواردات باعتبار أن صادرات اليمن تعتمد أساسا على الثروات الطبيعية.

ومن خلال المعطيات السابقة نجد أن المناطق الحرة تساهم بشكل عملي ودور فاعل في التجارة الخارجية للبلدان العربية، خاصة في كل من الأردن وسوريا والإمارات ومصر ولكن بنسب متمايزة وهذا

ناجم عن المقومات التي تحظى بها هذه المناطق في كل بلد، غير أننا نجد بأن دورها عرفت انتعاشا عمليا مع بداية الألفية الجديدة حيث وجدنا بأنها سجلت نموا وتطورا في نسبة مساهمتها في إجمالي التبادل التجاري في الدول المضيفة لها وهذا ما لمسناه خاصة في دولة الأردن والتي فاقت نسبة مساهمة الصادرات المنطقة الحرة إلى إجمالي الصادرات 70%، أما فيما يخص بيانات المناطق الحرة في الدول العربية الأخرى، فلم نتمكن من الحصول عليها وهذا بسبب عدم توفرها، لا في مواقعها الرسمية ولا حتى في مواقع الهيئات الإقليمية والدولية.

**المطلب الثالث: علاقة المناطق الحرة بمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى**

قبل الحديث عن العلاقة بين المناطق الحرة ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى سنحاول أن نقدم التطور الذي عاشه تشكل وتطور منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ثم نحاول إبراز تأثير وتأثر المناطق الحرة باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة.

**أولا: منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى**

بدأ العمل بمنطقة التجارة العربية الحرة أو ما يعرف اختصارا بـ(GAFTA) منذ أوائل سنة 1998 وبعد مرور ست سنوات على البدء في تنفيذها فقد بلغ التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل بتاريخ 01-01-2004؛ 80% من تلك التي كانت مطبقة في نهاية عام 1997، وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى المنطقة بتاريخ 01-01-2005 إلى 17دولة عربية هي :الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، وبقيت خمس دول لم تنضم بعد إلى المنطقة وهي: جيبوتي، الصومال، جزر القمر، موريتانيا، الجزائر، ووصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في01-01-2005 من خلال

الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على السلع والمنتجات ذات المنشأ المحلي، باستثناء السودان واليمن باعتبارها دول عربية اقل نموا، للوصول إلى إعفاء كامل مع نهاية العام 2010[1]، وهو ما لم يتحقق لحد الآن.

**ثانيا: تأثر منتجات المناطق الحرة باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى**

[1] ـ حسين مصطفى هلالي: **حول قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الملتقى العربي الثاني "**إدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي 2006، ص ص 01-03.

إن المناطق الحرة العربية قامت انطلاقا من فلسفة زيادة الانفتاح الاقتصادي، وتنشيط حركة التجارة ورؤوس الأموال بين دول العالم، فإن هذه المناطق أصبحت تمثل تحديا للعمل العربي المشترك، وخاصة على صعيد تحرير المبادلات التجارية (في إطار GAFTA)، وذلك لأن الدول العربية في سعيها لتحرير التجارة على المستوى العربي الشامل، قامت باستبعاد السلع المنتجة في هذه المناطق من قائمة السلع التي تحصل على مزايا هذه الاتفاقيات من إعفاء الرسوم الجمركية والقيود غير التعريفية حيث اعتبرت أن المناطق الحرة تقع خارج الإقليم الجمركي للبلد وبالتالي فإن منتجاتها لا تحمل صفة المنشأ المحلي، وذلك لتخوف الدول العربية من استخدام البعض لهذه الناطق كمعبر للسلع والمنتجات غير العربية إلى الأسواق العربية حيث أن هذه المناطق ونظرا للمزايا التي تتمتع بها السلع والمنتجات الأجنبية خاصة من حوافز جمركية وتسهيلات إدارية، فإنها تشكل نوعا من المنافسة غير المتكافئة مع السلع والمنتجات المحلية داخل بقية الدول العربية، وهو ما يعني منع استفادة أطراف غير عربية من مزايا الاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية، كما ركزت عدة دراسات من بينها الدراسة التي قام بها ناطق السكوتي عن غرفة التجارة والصناعة بالكويت، بعنوان "**منطقة التجارة الحرة العربية (الإمكانيات والآثار)**"، والتي تشير إلى دور المناطق الحرة العربية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتورد أنه ليس هناك إجماع حول ما إذا كانت منتجات هذه المناطق تستحق المعاملة التفضيلية أم لا، مع العلم أن اتفاقية منطقة التجارة العربية ترفض مثل هذه المعاملة، في حين أن لإمارة دبي وجهة نظر مختلفة، وفي هذا السياق قامت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتمويل دراستين استشاريتين لتحديد كيفية معاملة هذه المنتجات، وفي الوقت الذي أشارت نتائج الدراسة الأولى، التي أنجزها مكتب أجنبي، إلى أنه يجب معاملة منتجات المنطقة الحرة، جبل علي على وجه التحديد، باعتبارها منتجات محلية وبالتالي تخضع لمعاملة تفضيلية، رأت الدراسة الثانية، التي أنجزها صندوق النقد الدولي من دون دراسة ميدانية، أن منتجات جبل علي يجب أن تعامل كمنتجات أجنبية وبالتالي لا تخضع لأي معاملة تفضيلية، مع العلم أن هناك عدد من الأقطار العربية الأعضاء في المنطقة ممن تعتمد على معيار ومكان تواجد المنطقة الحرة كأساس لتحديد المنشأ وبالتالي المعاملة التفضيلية، ويرى الخبراء أنه لا بد من المرونة في هذا المجال بهدف جذب الاستثمار الأجنبي تنشيط أمثل لتجارة الخارجية[1].

[1]_أحمد الكواز: **وقائع المؤتمر الدولي حول التطورات الاقتصادية الحديثة وآثارها على الاقتصاديات العربية بتونس 03-05 جوان 1998**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1998، ص 08.

وفي دراسة أخرى قام بها الباحث جميل طاهر من المعهد العربي للتخطيط بعنوان "**المناطق الاقتصادية الحرة في الأقطار العربية في ظل ترتيبات المناطق التجارية الحرة، واتفاقية منظمة التجارة العالمية (الاتجاهات والمستقبل)**"، حيث تطرقت الدراسة لمستقبل المناطق الاقتصادية الحرة في ظل المنطقة، وهنا أشارت إلى المشكلة المحورية المتمثلة في ما إذا كان للمصانع الواقعة في المناطق الاقتصادية الحرة المزايا التي تتمتع بها مصانع الأسواق المحلية للأقطار العربية الأعضاء في المنطقة، حيث لازالت هذه المشكلة محل نظر المعنيين، ويترتب على هذه المشكلة ما إذا كان يجوز إعفاء المواد الأولية المستوردة من خارج المنطقة من الرسوم الجمركية إذا كانت هذه المواد ستستخدم في إنتاج سلع محلية تتجه إلى أعضاء آخرين في المنطقة، والنقطة الأهم هنا، كما تشير الدراسة، هي ما إذا كان بإمكان شركة متمتعة بالإعفاء من دفع الرسوم أن تبيع منتجاتها للسوق المحلي في داخل المنطقة من دون دفع جمارك، وليس ما إذا كانت الشركة متوطنة في داخل أو خارج المنطقة الحرة، وبعد أن تستشهد الدراسة بتجارب الدول الأخرى، الآسيوية والأوروبية، في معالجة المشاكل المشار إليها أعلاه تستخلص بديلين للمعالجة هما:

أ- معالجة المناطق الاقتصادية الحرة وكأنها تقع خارج منطقة التجارة الحرة، وفي هذه الحالة يتم فرض جمارك على منتجاتها عندما تباع في الأسواق المحلية؛

ب- أن يتم دفع الجمارك على واردات مصانع المناطق الحرة من المواد الأولية من الخارج، وليس على منتجاتها النهائية كما هو الحال في (أ)؛ أي أنه سيتم دفع الرسوم على مبيعات الشركات على أساس القيم المضافة المتوفرة في المناطق الحرة ودرجة التصنيع، وفي هذه الحالة يتم استبعاد المواد غير المستوردة (ذات المنشأ المحلي) من الجمارك؛

ويحبذ الباحث البديل **(ب)** لوجود معاملة تفضيلية للشركات المتوطنة داخل المناطق الحرة على تلك المتوطنة خارجها، كما يمكن للشركات الأولى أن تصدر جزء من إنتاجها للسوق المحلي والإقليمي بعد دفع الجمارك، مع العلم أن الجامعة العربية اشترطت أن تتولد نسبة لا تقل عن 40%من القيم المضافة في المناطق الحرة لمعاملة منتجاتها كمنتجات ذات منشأ محلي، وختاما يرى أن المجال الذي تقترحه الدراسة لإثبات القدرة التنافسية هو في في نوعية الخدمات المقدمة لهذه المناطق[1].

ورغم أن هذا التخوف العربي له ما يبرره، إلا أن القيود المفروضة على شهادات المنشأ للسلع المنتجة في المناطق الحرة تقف كحجرة عثرة في طريق نمو وتطور هذه المناطق والحد من دورها في

[1]_نفس المرجع السابق، ص 10.

تنمية التجارة العربية البينية، ولهذا فإن هذه المناطق تساهم وبطريقة غير مباشرة في الحد من نموها، قياسا بنمو إجمالي التجارة العربية للخارج، فالملاحظ أن صادرات هذه المناطق في تزايد مستمر، وأصبحت تشكل نسبا لا يستهان بها في صادرات بعض الدول العربية، وهذا يعني استبعاد هذه النسب (والتي تحسب ضمن بند الصادرات العربية للعالم)، من الدخول في التجارة العربية البينية، وهذا يؤثر على فرص زيادة هذه التجارة البينية كلما نمت نسب صادرات المناطق للخارج.

**خلاصة:**

من خلال هذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على أهم محددات نجاح المناطق الحرة من خلال استعراض لجملة من المؤهلات سواء التي تتوفر قبل إنشاء المناطق والعوامل التي يجب توفيرها أثناء عمل هذه المناطق حتى تقوم بدورها على أكمل وجه، ولكن رغم توفير هذه المؤهلات إلا أن هناك دائما معوقات قد تؤدي إلى فشل هذه المناطق، وبالتالي على الدول التي تقوم بإنشاء هذه المناطق أخذ بعين الاعتبار هذه المعوقات ومحاولة تجنبها.

ولأن من بين أهم الأهداف التي أنشأت من أجلها المناطق الحرة هو تنشيط التجارة الخارجية، فإن هذا القطاع والذي يعود له الفضل في ظهور هذه المناطق وتطورها، حيث تناولنا أهمية وأهداف التجارة الخارجية، ثم استعرضنا أهم المدارس التي تناولت موضوع التجارة الخارجية وأفكار روادها كل حسب نظريته.

وكما سبقت الإشارة إليه، فقد بينا أهمية هذه المناطق وتأثيرها في التجارة الخارجية في البلدان العربية وبخاصة الدول التي أولت الاهتمام الكافي ووفرت المقومات والعوامل لنجاحها، إلا أن هذه الدول فشلت في معالجة وضع منتجات المناطق الحرة في اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى، ولذلك فإن الدول العربية مطالبة بصورة ملحة بالتوصل فيما بينها إلى صيغة لمعالجة وضع السلع المنتجة في هذه المناطق، كما يجب الاستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في هذا المجال.

# الخاتمـــــة العامـــــة

إن التغيرات والتحولات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي في العقود الثلاثة الأخيرة، والتي من أهمها تعاظم نفوذ الشركات متعددة الجنسيات في التبادل الدولي، حيث يتوافق بدرجة كبيرة مع التحول الذي يحدث في النظام التجاري لتكريس تحرير التجارة العالمية، والتحول من إستراتيجية إحلال الواردات إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، وذلك لأن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير هي النتاج الطبيعي للتحول نحو تشجيع الاستثمارات المباشرة، وذلك لزيادة تبادل وتدفق السلع والخدمات عن طريق وسائل ووسائط عديدة ومتعددة من بينها نظام المناطق الحرة، ومما لا شك فيه أن هذه التطورات والمتغيرات الاقتصادية تلقي بظلالها على هذا النظام وآليات التعامل معه، واتجهت الكثير من الدول النامية لإقامة المناطق الحرة كوسيلة من وسائل تطبيق إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وخاصة في تجارب دول جنوب شرق آسيا وأخذت بعض الدول في العالم تحذو حذوها وفي مقدمتها الدول العربية، والذي تتمحور حوله موضوع دراستنا والتي كانت تدور حول دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية لهذا فقد ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري المناطق الحرة بصفة عامة ثم عرجنا في الفصل الثاني إلى تأثير المناطق الحرة على التجارة .

**أولا: اختبار صحة فرضيات الدراسة:**

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة سنقوم باختبار فرضياتها التي تم وضعها سابقا في المقدمة كإجابات ونتائج أولية لدراسة في دراسة هذا الموضوع، ويتضح ذلك على النحو التالي:

- ✓ **إثبات صحة الفرضية الأولى:** التي تتلخص في تنوع وتعدد صور المناطق الحرة في العالم، مرتبط بالتطورات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي ماضيا وحاضرا، فبعد أن كانت مجرد مناطق تمنح فيها المشاريع التجارية بعض الامتيازات بغية تنشيط التجارة العابرة، أصبحت مناطق تمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين والتصنيع البسيط ثم نمت وشملت مشاريع التصنيع الثقيل فتطورت أيضا وشملت إلى جانب مشاريع التصنيع أنشطة مناطق الخدمات وحاليا مع بداية تنامي الاقتصاد الرقمي أنشأت مناطق الإلكترونية الحرة، والمناطق العلمية الحرة؛
- ✓ **إثبات صحة الفرضية الثانية:** حيث أوضح التحليل أن نجاح المناطق الحرة يرتبط بتوفر جملة من مقومات الإنشاء وبتوفير مجموعة من العوامل المرتبطة ببعضها البعض، فالمناطق الحرة الناجحة في العالم كانت دائما متوفرة لديها مقومات جذب الاستثمارات كالبنية التحتية والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني وتبسيط الإجراءات الإدارية ومستوى الخدمات، مع اقتناع الباحث أن هذه المقومات والعوامل لا

تضمن وحدها نجاح المنطقة الحرة بل يجب تجنب المعوقات والعراقيل التي يمكن أن تكون حائلا بين هذه المناطق وبين تحقيق الأهداف المرجوة من إقامتها.

- ✓ **إثبات صحة الفرضية الثالثة:** والتي تفترض أن المناطق الحرة في البلدان العربية تعمل على زيادة حجم التبادل التجاري وإضفاء ديناميكية أكبر على حركة التجارة الخارجية العربية بفضل التسهيلات والحوافز الممنوحة لها، حيث بينت الدراسة صحة هذه الفرضية ولكن مع عدم قابليتها للتعميم على كل البلدان العربية، وذلك لتباين وتمايز تأثير أداء هذه المناطق على تجارتها الخارجية، حيث شهدت بعض الدول خاصة في الشرق الأوسط تجارب إيجابية ومتميزة بخلاف بعض الدول الأخرى التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها؛

**ثانيا: نتائج الدراسة:**

وعلى ضوء ذلك، توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- ✓ أن المناطق الحرة هي ظاهرة قديمة وجديدة في نفس الوقت، وذلك لأنها وجد قبل أكثر من ألفي عام، حيث أنها كانت تقتصر وجودها في شكل موانئ ومرافئ، ولكنها تعد ظاهرة جديدة نظرا للأوضاع والتغيرات التي أدخلت عليها خاصة بعد فترة الستينيات، والتي عرفت بروز نظام اقتصادي جديد طغت فيه العولمة، فأصبحنا نشهد ما يطلق عليه اقتصاد الكوننة أو اقتصاد العولمة، وهذا الاقتصاد بني على تطورات وتحولات لم يشهد لها مثيلا في عمقها اتساعها وسرعتها دفعت في اتجاه زيادة ترابط العالم وانكماشه، وتلاشت فيه الحدود والحواجز والمسافات، فأصبحت تتدفق السلع والخدمات والأموال والأفكار وحرية كبيرة على نطاق واسع وأضخم من ذي قبل، ولهذا فقد ظهرت أشكال وأنواع جديدة من المناطق الحرة كالمناطق الحرة الصناعية والخدمية ولكنها في مجملها تسعى إلى تحقيق أهداف متشابهة؛
- ✓ عدم الإجماع حول تعريف موحد ومحدد توصف به المناطق الحرة، ولكن هناك معايير وأسس يقوم عليها مفهوم لما يمكن أن يسمى بالمنطقة الحرة، ويرجع هذا الاختلاف في التسمية للتوسع في الأنشطة التي تخصص لمزاولتها في هذه المناطق (تجارية، صناعية، خدمية) أو إلى الجهة المسؤولة عن إدارتها (عامة، خاصة)، وذلك أن المناطق الحرة قامت انطلاقا من فلسفة زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة ورؤوس الأموال بين دول العالم فالمناطق الحرة فكرتها تتقاطع وتلتقي مع أهداف وجوهر التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة؛

- ✓ نجاح المناطق الحرة في تحقيق أهدافها، يتوقف على توفر عدة مقومات وتوفير حزمة من العوامل في سبيل إنجاحها، بداية من مقومات الإنشاء إلى غاية العوامل المحيطة والمساعدة لها لتحقيق أهدافها وذلك عن طريق تزويد المناطق الحرة بالبنية الأساسية الضرورية للأنشطة، ووضع وتطبيق نظام متكامل من الحوافز والتسهيلات، وكذا السعي للتعريف بهذه المناطق في أسواق المال العالمية ومراكز الصناعة وتوفير إدارة ذات كفاءة ومرونة لتسيير المنطقة، وإجمالا نجاح المناطق الحرة ليس مرتبط بتوفير مناخ استثماري ملائم ومشجع بكل أبعاده منها البيئية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وتلك الأبعاد الخاصة بالسياسات الاقتصادية وكذلك الخاصة بمؤشرات أداء الاقتصاد الوطني فقط بل أي تفادي وتجنب المعوقات والعراقيل والتي كانت السبب وراء إلغاء وفشل الكثير من المناطق الحرة عبر العالم .
- ✓ رغم الخصوصيات الجغرافية وكذا مقومات الإنشاء وأيضا عوامل النجاح التي توفرت في المناطق الثلاثة، إلى أن منطقة جبل علي تفوقت على نظيراتيها بحكم عاملين مهمين هما الموقع الإستراتيجي المتميز، وأيضا الاهتمام المنقطع النظير من طرف حكومة دبي بتطوير وتحديث هذه المنطقة، لتواكب متطلبات وتطلعات الاقتصاد المحلي والعالمي؛

**ثالثا: الاقتراحات المقدمة:**

على أساس النتائج التي تم استخلاصها، يمكننا الخروج ببعض الاقتراحات التي نأمل أن تسهم إيجابيا ولو بقدر بسيط في تطوير دور المناطق الحرة في تنمية وتنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية والتي نوجزها فيما يلي:

- ✓ تطوير الإتحاد العربي للمناطق الحرة، حيث يصبح يهتم أكثر بمشاكل وعراقيل المناطق الحرة ويشجعها على الاستثمار ويدعم حركة وحجم التجارة فيها، وكذا تدعيمه من خلال إنشاء بنك عربي للمعلومات الاقتصادية متخصص بشؤون المناطق الحرة؛
- ✓ عصرنة المناطق الحرة العربية وتحديثها باستمرار والاستفادة من التجربتين الإماراتية والأردنية، مع القيام بالدراسات والأبحاث من أجل تطوير المناطق الحرة العربية؛
- ✓ تنشيط الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية لإقامة مناطق حرة مشتركة، كما هو الحال مع سوريا والأردن، وهذا لبعث أفاق جديدة للتكامل الاقتصادي العربي؛
- ✓ إيجاد آليات وحلول عاجلة لإدراج منتجات وسلع المناطق الحرة العربية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

**رابعا: أفاق الدراسة:**

وفي الأخير؛ وبناءا على النتائج السالفة الذكر، وما تم تقديمه من اقتراحات، نورد بعض الآفاق للدراسة، وهي عبارة عن مواضيع للبحث، يمكن أن تكون إشكاليات لمواضيع بحث في المستقبل:

- ✓ **المناطق الحرة العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛**
- ✓ **المناطق الحرة العربية في ظل المنظمة العالمية للتجارة؛**
- ✓ **دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة؛**
- ✓ **المناطق الحرة المشتركة كآلية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.**

# قـائمـــــة المراجـــــع

**قـــائمـــة المراجـــــع:**

**أولا: الكتب**


1. إكرام عبد العزيز عبد الوهاب وباسم عبد الهادي حسن: الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وآفاقها في العراق، الهيئة الوطنية للاستثمار، بغداد، العراق، نوفمبر 2009.
2. جاسر تادرس: العولمة وأثرها على المناطق الحرة، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، عمان، الأردن، 2008.
3. جاسر تادرس: دور المناطق الحرة الأردنية في التنمية الاقتصادية، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، عمان، الأردن، 2006.
4. حازم حسن جمعة: الاستثمار الدولي في المناطق الحرة مع دراسة تطبيقية للمناطق الحرة في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ،1995.
5. حسام علي داود وآخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000.
6. حسين الأزرق: سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، سلسة رسائل بنك الكويت الصناعي رقم 83، الكويت، ديسمبر 2005.
7. دومنيك سلفادور: سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي، ط4، الدار الدولية للنشر، القاهرة، مصر،1997.
8. راجيش شندرا: التصنيع والتنمية في العالم الثالث، ترجمة محمد محمود عمار، مطبعة المعرفة، مصر، 1994.
9. رشاد العصار وآخرون: التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، الأردن،2000 .
10. رضا عبد السلام: العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر، القاهرة، مصر، 2007.
11. رعد حسن الصرن: أساسيات التجارة الدولية المعاصرة ج1، دار الرضا، القاهرة، مصر،2000 .
12. زين صلاح الدين: اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
13. زينب حسن عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
14. سامي عفيفي حاتم: مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005.
15. سعيد أحمد منصر: الموانئ والمناطق الاقتصادية الحرة، الغرفة التجارية الصناعية، عدن، اليمن، 1999.

16. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
17. عادل أحمد حشيش: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 20100
18. عادل طريح: المناطق الحرة والأداء التصديري (دروس مستفادة من التجربة المصرية)، مطبعة الحريري، القاهرة، مصر،1997.
19. عبد الرحمان يسري وأحمد وإيمان محمد زكي: الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
20. عبد السلام أبوقحف: إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
21. عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2003.
22. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية(منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
23. علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
24. كامل بكري: الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، ط1،الإسكندرية، مصر، 2001.
25. كمال عليوش قربوع: قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
26. مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
27. محمد أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، مؤسسة رؤية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.
28. محمد بوشنافة وأحمد تميزار: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (المناطق الحرة)، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2003.
29. محمد جاسم: التجارة الدولية، دار زهران، عمان، الأردن، 2006.

30. محمد زكي شافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، بدون سنة نشر.
31. محمد عمر حامد أبو دوح: منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
32. محمد قاسم الخصاونة: الاستثمار في المناطق الحرة، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
33. محمود يونس: أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
34. مراد محمودي: التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي (النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2002.
35. موسى سعيد وآخرون: التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2001.
36. نبيل الجداوي: دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر).
37. نداء محمد الصوص: التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، ط1،عمان، الأردن، 2008.
38. يمان عطية منصف، محمد هشام عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، 2008.

**ثانيا: الملتقيات**

1. أحمد الكواز: هيكل وتحديات التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
2. أحمد الكواز: وقائع المؤتمر الدولي حول التطورات الاقتصادية الحديثة وآثارها على الاقتصاديات العربية بتونس 03-05 جوان 1998، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1998.
3. أحمد نبيل محمد الجداوي: المناطق الحرة في مصر (النشأة-التطور-الأهمية)، الملتقى العربي الأول حول "الأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم المناطق الحرة"، الشارقة، الإمارات، 27-31 مارس 2005.
4. أمل مصطفى عصفور: تقييم تجربة المنطقة الحرة ببورسعيد من منظور إستراتيجي، الملتقى العربي الثاني "لإدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي 2006.
5. بن علي بلعزوز وأحمد مداني: دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ( دراسة حالة المنطقة الحرة "بلارة")، الملتقى الدولي "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد

الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006.

6. حسين أحمد المرابط: نشأة المناطق الحرة (مكة أولى المناطق الحرة في العالم)، الملتقى العربي الأول حول "الأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم المناطق الحرة"، الشارقة، الإمارات، 27-31 مارس 2005 .
7. حسين مصطفى هلالي: حول قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الملتقى العربي الثاني "لإدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي 2006.
8. حيدر عبيسات: تطور جودة الخدمات المقدمة في مؤسسة المناطق الحرة وأثرها على رضا متلقي الخدمات، مديرية الدراسات والمعرفة، مؤسسة المناطق الحرة، عمان، الأردن، أفريل2005.
9. شرف سمير وآخرون: دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(27)، العدد 04، سورية، 2005.
10. عدنان سليمان: واقع وأفاق فرص لاستثمار في المناطق الحرة السورية، الجمعية الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثامن عشر، دمشق، سوريا،26 أفريل 2005.
11. فاطمة تواتي بن علي: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الواقع والآفاق، الملتقى الدولي الثاني"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة عمر ثليجي، الأغواط، الجزائر، 17-19 أفريل 2007.
12. فضيلة عابد: اقتصاديات المناطق الحرة في سورية (دراسة تحليلية تطبيقية-مقارنة الوضع الراهن والمقترحات)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (30) العدد 03، سورية، 2008.
13. مبارك عبده صالح وأحمد محمد عبد الرحمان: تجربة الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة المحدودة، الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم المناطق الحرة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 27-31 مارس، 2005.
14. مديرية التخطيط والتطوير: التقرير السنوي لعام 2009، مؤسسة المناطق الحرة، وزارة المالية، عمان، الأردن.
15. معهد تمويل التنمية للمغرب العربي: تقديم عام للمناطق الحرة (ملف الأيام الدراسية حول المناطق الحرة)، الجزائر، 16-17 أكتوبر 1993.

16. منور أوسرير: دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.
17. منور أوسرير: مستقبل المناطق الحرة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية لجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 22-23 أفريل 2003.
18. نبيل الجداوي: دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر)، الملتقى العربي الثاني "لإدارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة"، القاهرة، مصر، 14-18 ماي 2006.
19. نور الدين هرمز وآخرون: واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد 01، سورية، 2004.

**ثالثا: المذكرات**

1. زوينة ريال: المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
2. الزين منصوري: آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
3. فاطمة تواتي بن علي: واقع وأفاق المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007.
4. مثنى فضل علي: دور المنطقة الحرة في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع دراسة تطبيقية على اليمن، معهد البحوث والدراسات العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، مصر، 2001.
5. منور أوسرير: المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر.
6. نادية حسان: أسباب فشل القرار 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الإستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار(مقاربة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الحقوق، جامعة الجزائر، 2007.

**رابعا: المراجع باللغة الأجنبية**


1. KYOTO CONVENTION: "Guidelines to Specific, Annex (D) Chapter(2) Free zones», World Customs Organization, July 2000.
2. Belgacem BOUDRA: La zone franche industrielle d'exportation en droit Algérien, journées d'études sur les zones franches , ENS Jijel, l'Algérie, 22 et 23 Juin 1998.
3. Belkacem DOUAH: Les zones franches en Algérie: Conclusion d'une expérience, Revue Des économies nord Africaines N°6, Université de Hssiba BENBOUALI, Chlef, 2009.
4. Boris GOMBAC: Les zones franches en Europe, Edition Emile Bruyant, Bruxelles, Belgique, 1991.
5. Fatiha BENATSOU: Les entreprises dans les zones franches urbaines (Bilan et Perspectives), Avis et rapports du conseil économique, Social et environnemental, France,05 mars 2009.
6. Frédéric BEAUREGAD: Les zones franches et le développement régional, Direction de la recherche parlementaire , Bibliothèque parlement, Canada, 19 novembre 2003.
7. IFID: Présentation Générale des zones franches, Journées d'études sur les zones franches, Alger, Algerie, Octobre 1993.
8. Jean-Pierre BARBIER et Jean-Bernard VERON: Les zones franches industrielles d'exportation (Haïti, Maurice, Sénégal, Tunisie), Edition KARTHALA, Paris, France, 1991.
9. Pascal LOROT et Thierry SCHWOB: Les zones franches dans le monde, La documentation française, N°4829, Paris, France, 1987.
10. Pascal LOROT: Les zones franches, Éditions de l'Institut Économique de Paris, France, 1984.
11. Philippe FORTIN: La pratique du commerce international, Publication CHH Ltée, Québec, Canada, 2005.

12. UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA AND THE PACTIF: Free trade zone and port Hinterland Development, New York, USA, 2005.
13. Walid AYADI: Les zones franches en Afrique du nord dans le secteur du textile (Impacts commerciaux et juridiques), Mémoire présente comme exigence partielle de la maîtrise en droit international, Université du Québec à Montréal, Canada, 2009.
14. William MILBERG, Matthew AMENGUAL: Développement économique et conditions de travail dans les zones franches d'exportation (un examen des tendances), publications du Organisation Internationale du Travail, Genève, Suisse, 2008.
15. Xiaolan FU et Yuning GAO: Les zones franches d'exportation en Chine (une étude), Rapport présenté au Bureau International du Travail (BIT), Genève, Suisse, 31 Octobre 2007.

**خامسا: المواقع الالكترونية**

1. أسعد محمد السعدون: المناطق الحرة العامة وأنواعها وتطبيقاتها، مقال منشور على موقع: http://asharqiaforum.com/t147.html،
2. شلبي مغاوري: المناطق الحرة فوائد وأضرار، مقال منشور على موقع: http://www.islamonline.net/arabic/economics/article4.shtml ،
3. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على الموقع www.gafinet.org/FreeZones.aspx
4. عبد الرحمان تيشوري: المنطقة الحرة في جبل علي، على الموقع muhalab.com/en/?p=43
5. سلطة المنطقة الحرة بإمارة الفجيرة على الموقع www.fujairahfreezone.com
6. سلطة المنطقة الحرة بعجمان على الموقع www.afza.gov.ae
7. سلطة المنطقة الحرة بإمارة الشارقة على الموقع www.hfza.ae.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ

**ملخص الدراسة:**

يتسم عالم الاقتصاد اليوم بوسائل شتى للتواصل والتقارب بحثا عن عالم يستفاد من كل ثرواته البشرية والمادية، فوضعت لذلك قواعد وأسس تعاملات مختلفة تدعم هذه الفكرة، ومن هنا عرف الاقتصاد العالمي تنامي مستمر للمبادلات التجارية الدولية بين مختلف الدول والانفتاح الاقتصادي.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة قديمة جديدة ظهرت بثوب جديد إلى العالم تحت غطاء النظام الرأسمالي الليبرالي وهي المناطق الحرة وأيضا لتبين أحد أهم أهداف قيامها.

ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض لمفهوم المناطق الحرة واهميتها ، و اهم خصائصها و انواعها، ثم دراسة مدى تأثير المناطق الحرة على التجارة الخارجية وذلك من خلال اهم اهدافها و نظرياتها.

بعد ذلك تم التطرق إلى المناطق الحرة في الدول العربية و علاقتها بالمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

وخلصت الدراسة إلى أن المناطق الحرة مفهوم قديم جدا، وقد عرف بفعل تطور التجارة الدولية والأنشطة الاقتصادية، وقد باتت تشكل الآن، صناعة قائمة بحد ذاتها في ظل التقدم الاقتصادي العالمي الهائل، فالمناطق الحرة قامت انطلاقا من فلسفة زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة ورؤوس الأموال بين دول العالم،

**الكلمات المفتاحية:** المناطق الحرة، التجارة الخارجية.

**Abstract**:

The world of economics today is characterized by various means of communication and rapprochement in search of a world that benefits from all its human and material wealth, so rules and foundations for various transactions have been established that support this idea, and from here the global economy has known a continuous growth of international trade exchanges between different countries and economic openness.

This study aims to shed light on an old and new phenomenon that appeared in a new guise to the world under the cover of the liberal capitalist system, namely the free zones, and also to show one of the most important goals of its establishment.

In order to achieve the aim of the study, the concept of free zones and their importance, and their most important characteristics and types were reviewed, and the extent of the free zones 'impact on foreign trade was examined through its most important objectives and theories.

After that, the free zones in the Arab countries and their relationship with the Greater Arab Free Trade Area were discussed.

The study concluded that free zones are a very old concept, and it was known due to the development of international trade and economic activities, and it is now forming an industry in itself in light of the tremendous global economic progress. Free zones were established on the basis of the philosophy of increasing economic openness and stimulating trade and capital between Countries of the world،

**Key words**: free zones, foreign trade